الوفاق
ALWEFAQ

(إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ)

العدد (74) | الجمعة 27 يونيو 2008 | رقم التسجيل: SWWE413 | 24 صفحة | www.alwefaq.org

و أقولها صادقاً أن لو كان التمييز موجهاً بالدرجة الأولى للإخوة السنة بدل الشيعة لكان لساني أطول وأنطق واصرح في إنكار هذا المنكر، و الإحتجاج بالصورة التي لا أمارسها الآن لخوفي من توهم بعض الأخوة السنة أن الكلام عن التمييز ضد الشيعة يراد منه إنقاص حظ السنة أو أنه نقض لمصلحتهم...

16 منبر الجمعة

في هذا ا لعدد ...

10 الوفاق لمفصولي بتلكو: نحن رهن أشارتكم لمواجهة هذا الفصل...

11 إعلان / الندوة الجماهيرية «لا للتعذيب» لا للأحكام الجائرة لا للعقاب

19 الأمين العام / الحكومات الغير منتخبة تفتقد إلى حس الإدراك لمتطلبات المجتمع

22 أم أبيها...

الأزمة الدستورية نفق مظلم...

ومفتاح الحل في دستور عقدي

تقرير | 6

هذا هو حال البلد... يا حكومة !

تقرير | 12

تحويل المشروع إلى استثماري .. ولا توجد لدى الدولة ميزانية للمدينة

الوفاق تفتح لجنة تحقيق في المدينة الشمالية

أقرت لجنة المرافق العامة الوفاقية تشكيل لجنة تحقيق نيابية مطلع الدور الثالث لتطوّيق الغموض الذي يكتنف مصير المدينة الشمالية ، حيث ستحقق الوفاق في المسئولية الإدارية عن المدينة ككل لتضع يدها على مفاتيح قلق المواطنين وتوجساتهم حول المدينة الشمالية التي تحوم حولها عشرات علامات الاستفهام والغموض. وستحقق الوفاق في ملف نقل المسئولية الإدارية للمدينة الشمالية من لجنة الإسكان والاعمار وتحولها بين ليلة وضحاها إلى وزارة الإسكان من دون استكمال مراحل العمل التي بدأتها اللجنة، إضافة إلى معلومات حول عدم وجود أي ميزانية مرصودة للمشروع في مرحلة ما بعد الدفان و ميزانية بناء وتشييد الوحدات في المدينة .

أخبار | 11

مصادرة المنطقة الساحلية الواقعة بين جسري المحرق

علمت الوفاق من مصادر عليمة أن جهات حكومية أعطت مجموعة من المستثمرين تراخيص لبناء مشاريع إستثمارية في المنطقة الساحلية الواقعة بين الجسرين المؤديين إلى جزيرة المحرق (جسر الشيخ حمد وجسر الشيخ عيسى)، وقالت هذه المصادر أن هذه الجهات الحكومية دفعت على المستوى الرسمي لمصادرة هذه المنطقة الساحلية المهمة التي تعتبر من المتنفسات القليلة التي لا زالت متبقية لفسحة الأهالي والتي تكتظ دائماً بالزائرين من المواطنين نظراً لقلة وشحة السواحل الموجودة في البحرين ، حيث أن هذه المنطقة هي متنفس عام وحق عام إلا أن هذه الجهات المتنفذة وضعت يدها حتى على آخر المتنفسات البحرية للمواطنين.

الطائفية شر مطلق ... والقضاء على التمييز باب الحل !

عرف المجتمع البحريني بالتقارب والتواد وسيادة المحبة والألفة، ولم يكن من المؤمل يوماً أن تتعرض سماء الترابط والوئام والإخاء للتلبد بغيوم الطائفية البغيضة السوداء، أو تهطل على ترابه المتماسك أمطار الحقد والشحناء والضغائن،ولم يكن من المرجو أن تنهش أنياب الفتنة في جسد الوطن الحي بنبض الأخوة والحياة ووشائج «روح الأسرة الواحدة». ندرك كلنا أن الطائفية شرٌ مطلق، وأن استشراءها في شرايين المجتمع سم زعاف قتّال سيقضي على دفق الدم البحريني الصافي الزلال النقي من كل شوائب الطائفية ومشتقاتها،وستنتهي إشراقة ابتسامتها البهية على مقصلة النزاع والصراع البيني المفتعل والمتفاعل مع مواد الفتن القابلة للاشتعال. إن محاربة مسببات النزاع الطائفي والفتنة المذهبية ومواجهة بؤر الفتن ووسائل الإعلام والأقلام والمشاريع الفتنوية واجب وطني وكذلك محاربة الإفساد والمفسدين وجماعات المتنفذين وأصحاب الأيادي الطوال الممتدة على كل الجيوب والمفسدة في كل أرض، والناهبة للحقوق والمستولية على كل المقدرات والمبددة للقدرات والطاقات بأساليبها الملتوية والملتفة على كل قانون والمعطلة لكل رقابة وتشريع،أولئك أصحاب التمييز وما أدراك ما شر التمييز وهل كشر التمييز شر ؟! إن الطائفية شر مطلق وسرطان فتاك،والتمييز يغذي أفاعي التفتيت الطائفي الذي تنخر مخالبه في الجسد الواحد وتهدم تماسك البنيان المرصوص،إن الحل في القضاء على التمييز بكل أشكاله...

تقرير | 5

في ظل غياب الرقابة وعدم جدية السلطة في حل الأزمة

مواد البناء تتجاوز المعقول وقروض الإسكان لا توفر حتى «أرض»

كتبت -زينب العرادي

يعيش المواطن بين المطرقة والسندان في عصر التنمية الحضرية، فهو لا يستطيع ان يواكب التنمية الحضرية بالطريقة البحرينية التي أبتدعها البعض، ولا يستطيع أن ينتقل إلى السكن الملائم في عصر التنمية التي يجب فيه أن تندثر جميع معالم البؤس والفقر والحرمان. بحيث تحظى كل عائلة بمنزل ملائم يصلح للعيش الآدمي. ففي ظل الرواتب القليلة يجاهد المواطن للحصول على سكن يجمع فيه شمل العائلة ،ولكن هذا الحلم الذي كان بالأمس يحمل بصيصاً من الأمل نحو تحقيقه. أصبح الآن من الأمور شبه المستحيلة وذلك بسبب ارتفاع أسعار الأراضي (إن وجدت) يتبعها ارتفاع غير مسبوق له في مواد البناء (إن وجدت)!

بيت يجري العمل على تشييده... وفي الإطار النائب الدكتور جاسم حسين

أزمة تطحن المواطن أكثر مما هو مطحون وترفع ضغط دمه (مع ارتفاع الأسعار) وتصيبه بداء الغلاء الذي لا علاج له ... أزمة خلقتها السلطة نتيجة السياسات الاقتصادية الخاطئة التي تفتقد إلى التخطيط. ارتفاع مطرد ومتزايد في أسعار مواد البناء آخرها أزمة الأسمنت التي سبقتها وتلتها أزمات في مواد البناء. أزمة أثرت بشكل مباشر على المواطنين الذين يشرعون في بناء منازلهم وشققهم الصغيرة كما اثرت بشكل كبير على مقاولي البناء الذي كبدتهم خسائر فادحة . أسعار مواد البناء في تزايد مستمر، وبنسبة كبيرة لم تشهده البلاد من قبل، فقد تضاعفت أسعار الكثير من (مواد البناء) إلى الضعف وقد زاد بعضها على ذلك. كما تزايدت أسعار بعض الخدمات التي تقدم في مرحلة البناء كأجرة العامل وأجرة الشاحنات بشكل غير مسبوق. المعلومات المرفقة توضح أسعار بعض مواد البناء الأساسية في السابق وسعارها الحالي فيما ستستمر بعضها في الارتفاع خلال الأيام القليلة القادمة.

معاناة المواطنين في ظل ارتفاع أسعار مواد البناء وأزمة عدم توافرها لا يستطيع أن يصفها إلا من يعيشها ويكتوي بنارها، فإطلاق الوعود من قبل السلطة أمر سهل ولكن الصعب هو ما يتجرعه هؤلاء من ارتفاع مطرد لا يتوائم مع قرض بناء الإسكان ولا مع القرض الشخصي. القلاف «أحتاج ضعفي قرض الإسكان لإنهاء منزلي» تأثر محمد القلاف بشكل كبير وواضح ومباشر من أزمة ارتفاع أسعار مواد البناء وعدم توافرها بتأخير موعد انتقاله إلى منزله، مما يؤثر سلبا على حياته العائلية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية. فقد كان يأمل أنه خلال ٣ شهور لاحقة أن ينتقل هو وعائلته إلى منزل العمر ولكنه يتوقع الآن ومع هذه الأزمة أن ينتقل إلى منزله بعد ما يقارب العام من الآن. القلاف حصل على قرض بناء من قبل وزارة الإسكان ولكن هذا القرض الذي يعادل ٤٠ ألف دينار ذهب كله إلى (البناء الأسود فقط) في فترة وجيزة تقارب الشهرين والنصف، أما بعد ذلك فهو يحتاج لضعفي المبلغ ليستطيع أن ينهي ما بدأه. يشير القلاف «البناء الأسود يعادل ثلث البناء والتشطيبات النهائية تعادل الثلثين ومن المفترض على ذلك ان تعطينا الدول ١٢٠ ألف دينار للبناء وليس ٤٠ ألف فقط» ذهب القلاف إلى وزارة الإسكان ليطلب منهم ان تشمله زيادة قروض الإسكان ، ولكنها قوبلت بالرفض ليطلبوا منه أن يأخذ قرض شخصي من أحد البنوك. ويؤكد أن القرض الشخصي سيزيد من الأعباء المادية والمعيشية فهو لا يستطيع أن يدفع قرضين في وقت واحد.

لم تكن أزمة الغلاء فقط هي التي (كَوت) المواطنين (بحرارتها) وإنما عدم توفر مواد البناء في السوق زاد من الأزمة بشكل كبير، وكما يقول المثل الشعبي «قد زاد الطين بله». فهي وإن كان سعرها معقول سابقاً مع توفرها في السوق، إلا أنها الآن ومع غلائها الفاحش فهي غير متوفرة بسهولة، بل تكاد غير متوفرة في بعض الأوقات!.

الغلاء تعدى المواد للخدمات

يرى المواطن حسن الغربال أن المشكلة تعدت ارتفاع مواد البناء لتشمل الخدمات الخاصة للبناء منها أسعار الشاحنات الموصلة لطلبات مواد البناء وأجرة العمال و غيرها من الخدمات. الغربال أكمل منذ فترة بسيطة بناء منزله الذي بدأه من سنتين ونصف حيث وصف ان أسعار مواد البناء كانت منخفضة جدا مقارنة بالوقت الحالي . فخلال تلك المدة تخللها ارتفاع طفيف بالأسعار وليس كما هو الآن حيث وصفها بالطفرات الكبيرة في الأسعار في غضون ٦ أشهر. أراد حسن خلال هذه الفترة بناء أضافي بسيط في ساحة المنزل كان يعتقد أنها لن تزيد عن ٥٠ دينار ولكنها ولحد الآن كلفته ما يقارب ٢٠٠ دينار في ظل ارتفاع الأسعار المطرد!!

حلم البناء ... يتبخر

واقع يعيشه الكثيرين من أبناء هذا الوطن، فمع عدم توافر السكن الخاص والسنوات الطويلة التي يحتاجها المواطن في انتظار سكن من وزارة الإسكان ينتظرها نصف حياته ويدفع ثمنها في نصف حياته الباقية، ليكتب على ورقة الملكية بأنها هبة!. و مع هذا الواقع المرير يضطر المواطن إلى أستأجر شقة تأكل ما يقارب نصف راتبه الشهري مما يدفعه إلى الضغط على نفسه كثيراً لكي يستطيع العيش بالنصف الباقي لنهاية الشهر، وإلا ف (الاقتراض) من هذا وذاك سيكون من نصيبه. حسين الريس كغيرة من المواطنين حاول أن يبدأ حياة جديدة بانتقاله إلى شقته الخاصة في منزل والده بعدما أرتفع عليه سعر الشقة التي أستأجرها بنسبة ٥٠٪ بعد حصوله على علاوة الغلاء!! الريس بدأ أول خطواته بأعداد خارطة الشقة الصغيرة والحصول على رخصة البناء، وعند عرضها على المقاولين لتسعير تكلفة الشقة كان أقل سعر حصل عليه هو ٢٥ ألف دينار . هذه التكلفة الباهظة جعلت حلم الريس وعائلته يتبخر، فترك الخرائط الهندسية للشقة في الأدراج، فهو لا يستطيع أن يدفع مثل هذا المبلغ ، ولن يستطيع الحصول عليه حتى لو أقترض من البنك.

خسائر فادحة للمقاولين والرقابة غير موجودة

كان لمقاولين البناء نصيب الأسد من الأضرار في ارتفاع أسعار مواد البناء وعدم توافرها مما جعلتهم في موقع خسارة لا ربح. فمن جانبه يؤكد المقاول حسن الحلاق أن أسعار مواد البناء في الوقت الحالي مرتفع جداً وهو متفاوت أيضاً عند التجار، مما يدل على عدم وجود رقابة من قبل الحكومة لهؤلاء التجار. ويضيف الحلاق «بسبب أزمة غلاء مواد البناء وعدم توافرها في السوق تعطلت المشاريع التي تنفذ حالياً مما أدى إلى تأخر وقت التسليم وتأخر وقت البدء في المشاريع المتفق عليها لاحقا. وهذا كله يؤدي إلى خسائر مادية كبيرة لنا كمقاولين». وقال الحلاق متهكماً «هناك بعض الزبائن من يتفهم مشكلة التأخير في التسليم لعدم توافر مواد البناء، ويتفهم مشكلة رفع السعر نظراً لارتفاع مواد البناء، ولكن في الجانب الآخر هناك من لا يتفهم ذلك مما يوقعنا في مشاكل كبيرة».

الناطحات هي السبب...

المقاول سلمان يوسف يؤكد أن من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى رفع أسعار مواد البناء وعدم تواجدها في السوق هو البناء المطرد في الناطحات والبنايات

الكبيرة التي أثرت بشكل كبير على وفرة مواد البناء بحيث لا تستطيع السعودية تغطية احتياجات البحرين. ويشير يوسف انه لو كانت هذه الناطحات ستوفر وظائف للبحرينيين لتحملنا ولكن المواطن لا يستفيد منها، وإنما يتضرر منها أكثر مما يستفيد. وأضاف يوسف «جميع المقاولين وبدون استثناء تضرروا بسبب ارتفاع أسعار مواد البناء، فهناك مشاريع تم التعاقد عليها بسعر السوق السابق وهو سعر منخفض نسبياً، ولم نستطع تعديل العقد ليتناسب مع السعر الحالي، أما بعض الاتفاقيات الأخرى فلم نستطع التعديل عليها، مما حملنا خسارة كبيرة. وقال يوسف «في الفترة الأخيرة تم وضع بند في الاتفاقيات بأن يتم زيادة ٥٪ في حال (ارتفاع سعر مواد البناء) ، لكن للأسف تضاعفت جميع الأسعار فلم تجدي هذه الإضافة شيئاً، فالمنزل الذي كان يكلفنا بناءه ما بين ٣٥ إلى ٤٠ ألف دينار أصبح الآن يكلف ما بين ٦٠ إلى ٧٠ ألف دينار... مما حدا ببعض المقاولين بأن يوقع اتفاقية بشأن البناء فقط دون أن تشمل مواد البناء ولكنهم أيضا تضرروا في ظل ارتفاع المواد الاستهلاكية التي أدت إلى رفع أجرة العامل.

حلول مقترحة تحتاج إلى تطبيق

وعن الحلول التي يمكن أن تحد من هذه الأزمات الآن ومستقبلاً ، أكد يوسف على ضرورة تدخل الحكومة في حل هذه الأزمة بإعطاء أراضي ومواقع للتجار لبناء المصانع التي تساهم في حل هذه الأزمة، فعلى البحرين أن تستقل بذاتها وتتجه نحو إنشاء المصانع. وطالب يوسف أن يتم تحديد عدد معين لبناء العمارات وناطحات السحاب سنوياً حتى تتلاءم متطلبات السوق (من بناء) مع العرض (ما هو متوفر من مواد بناء).

من جانب آخر يرى محمد القلاف أنه يجب تحديد الأسعار من قبل الحكومة مثل بعض الدول المجاورة كقطر، فلديها قانون تحدد فيه سعر الحديد ومن يخالف هذا السعر يعاقب، كما أن سعر الاسمنت لديها ثابت. فهذه القانون حماية للمستهلك تحد من التلاعب بالأسعار كما هو حاصل الآن. ونوه القلاف أنه على الحكومة أن تراقب السوق من أجل حماية المستهلك، فلقد أعلن رئيس الوزراء سابقا تحديد سعر الرمل ولكن القرار لم ينفذ حتى الآن!!

من جانبه يرى الغربال ضرورة فتح مجال الاستيراد من الدول المجاورة القريبة كالإمارات فالتجار لن يعانون كثيرا في مشكلة المواصلات و التوقيت. ولكن الاتفاق مع الدول البعيدة سيزيد من تكلفة النقل، مما يرفع السعر على المواطن... كما أن بناء مصانع الإسمنت من الأمور الضرورية والتي تمكن البحرين من تلبية احتياجاتها، و يتاح ذلك من خلال فتح باب الاستثمار وإذا قامت الحكومة بغلق الباب على المستثمرين ، فلتقم هي بإقامة هذا المصنع» وأضاف الغربال «من المفترض أن يكون هناك دعم حكومي لمواد البناء، كما تدعم بعض المواد المعيشية كالطحين واللحوم». وقال الغربال «يجب على الحكومة أن ترفع سقف القروض الإسكانية التي أعطيت هذا العام، ففي ظل هذا الارتفاع لن يستطيع المواطن أن يبني منزل له، وفي ظل هذا التضخم لن تكفي ٦٠ ألف دينار بعد سنتين لبناء منزل. أما الريس فأشار قائلاً «تكون الحلول جذرية من خلال علاج حالة التضخم، كما يجب رفع رواتب المواطنين في ظل ارتفاع أسعار النفط». أما الحلاق فقال أن الحل بسيط جدا ولا يحتاج إلى مداولات للوصول إليه وهو الشروع في بناء مصانع لتوفير احتياجات السوق من مواد البناء».

حسين «ارتفاع مواد البناء بسبب فشل السياسة الحكومية الاقتصادية»

وعلى نفس الصعيد عدد النائب الوفاقي د. جاسم حسين الأسباب التي أدت إلى ارتفاع أسعار مواد البناء قائلاً «تعود الأسباب إلى فشل السياسات الحكومية الاقتصادية وعدم التخطيط المستقبلي والدليل على ذلك عدم وجود وزارة للتخطيط، و من النماذج لهذه السياسة الاقتصادية الغير مدروسة، قيام الحكومة بصرف الكثير من الأموال على مشاريع خلال فترة قصيرة جدا». وأضاف «تدخل بعض الجهات التي من المفترض أن لا تتدخل، كمحافظ محافظة المحرق سلمان بن هندي ووقوفه ضد بناء مصنع الأسمنت هو سبب في هذه المشاكل الإستراتيجية. كما يتحمل القطاع الخاص جزء بسيط من المشكلة، فهناك البعض من يتجه لبناء منشآت لأغراض تجارية بحته لا تخدم المواطنين». وأكد حسين أن السبب الرئيسي لهذه الأزمة هي الحكومة وعليها أن تتخذ خطوات لحلها وتتحمل مسؤوليتها كاملة، وأضاف «قامت الدول المجاورة بعدد من التحركات للحد من هذه الأزمة ومثال على ذلك قرار دولة قطر بتحمل الحكومة زيادة أسعار مواد البناء لمدة ٣ سنوات . وهذا شيء جيد ويجب على البحرين ان تتخذ مثل هذه الخطوات وهي تستطيع فعل ذلك، فمحاولات البحرين في هذا الشأن محدودة وتحتاج إلى تحرك جاد».

تبقى معاناة المواطنين مستمرة في ظل حلول بطيئة تتخذها السلطة، وحلول سطحية قصيرة المدى تعاني من النضج والرؤية المستقبلية. فإلى متى سينتظر المواطن قرار يكون فيه الحل الجذري لهذه المعاناة.

سعر ١٠٠ طابوقة
سبتمبر ٢٠٠٧ / ٢٢ دينار
حالياً / ٤٠ دينار
× من المتوقع ثبات السعر حتى لو توفر في السوق

الحديد / للطن
سابقاً / ٣٠٠ دينار
حالياً / ٦٨٠ دينار

الرمل / للطن
نهاية ٢٠٠٧ / ٦ دينار
حالياً / ١١ دينار

الخرسانة للمتر المربع
قوة ٤٥
سبتمبر ٢٠٠٧ / ٣٤,٩٠٠ دينار
حالياً / ٤٩,٩٠٠ دينار

الإسمنت للكيس الواحد
سابقاً / ١,٣٠٠ دينار
حالياً / ٢,٥٠٠ دينار

البناء الأسود

الطابق الواحد	الطابقين
سابقاً / ٢٢ الف	سابقاً / ٣٨ ألف
حالياً / ٤٥ الف	حالياً / ٥٩ ألف

قطار الطائفية إلى أين يتجه ...

الطائفية شر مطلق... والقضاء على التمييز باب الحل

تشهد الساحة البحرينية في ظل تأرجح مفردات المشروع الإصلاحي وبروز مقررات تقرير البندر أفظع المنعطفات الطائفية، ويمثل المواطن في معادلتها النقطة الأضعف على كل المستويات فلا اعتراف بحقوقه الطبيعية ولا مجال لتركه لممارسة حرياته وما يريد، وتمثل الجريمة التي مارستها الأمم السابقة ضد بعضها وخسرت رقماً صعباً وهي العنصرية التي مارستها دول الاحتلال النازي والفاشي والصهيوني منذ نشأتها، فالطائفية البغيضة التي يجري العمل على تكريسها في كل المواقع ما هي إلا صورة من ذلك التعصب الفئوي العنصري الذي لا ينتمي إلى التكوين الاجتماعي الموحد بشيء ولا بمفهوم الدولة الحديثة، والواقع في البحرين يتحدث عن صورة موازية تمارس بشكل رسمي من قبل جهات عديدة في الدولة، فضلاً عما تمارسه الجماعات.

الدولة والطائفية

وتمثل الطائفية شكل واضح من أشكال العنصرية التي تمارسها السلطات ضد أبناء البلاد المختلفة والمتنوعة في تركيبتها السكانية، ويشعر بها الناس أكثر حينما تسيطر أيديولوجية الطائفة على أصحاب القرار، وإذا لم تقم الدولة بوضع حلول لما آلت إليه الأمور وإصدار قرارات رسمية ضد الطائفية التي تمارسها معظم أجهزتها فان انتقاد السلطة في البحرين للطائفية سيكون مدعاة للإستغراب والضحك، فكيف تبطش أيديك ليل نهار وترفع بفمك أعواد الزيتون تعبيرا عن السلام.

لجنة مراقبة الطائفية

أصدرت الحكومة قرار بمراقبة المواقع والمنابر والصحف التي تثير الطائفية في البحرين وهذا إقرار بتجذرها في البلاد فلولا وجودها القاتل الفتاك لما اضطرت لتكوينها الجهات التي لم تعلن يوما من الأيام أن هناك تداعيات من الطائفية، والتي يمارس عبادها هذا الداء وتدفع لهم قبالها الدنانير، وهي لم تكن محرومة كالآلاف من الناس على مستوى كل مفاصل الحياة من سكن وعمل وخدمات وحرية عقائدية وإعلامية، وكيف يراقب المتهم نفسه إلا أن يكون رقيبا على منتقده البريء المطالب بحقوقه؟!

الحذر من اللعب بالطائفية

اعتادت الحكومات منذ الاحتلال البريطاني أن تذكي الطائفية وذلك بهدف السيطرة على المكونات الاجتماعية وتحقيق المشاريع التي تريدها، فهناك تجهيل وتضليل إعلامي يمارس منذ عقود لإظهار ان فئة اجتماعية كبيرة لا تريد الخير لوطنها ولتراب أجدادها، وهذا العمل جزء من آلة تعمل بجد من اجل تحقيق ذلك الهدف، فكانت سياستها هذه تنصب في اتجاهات عدة ، منها : نشر الجهل ومحاربة العلماء والتمييز والطائفية والتجنيس ، والحفاظ على التواجد التقليدي لتوزيع الكتل الاجتماعية، بالطبقية والفوارق الاجتماعية ودعم التوجه العرقي والديني في التقسيم الاجتماعي، وذلك انطلاقاً من سياسة « فرق تسد » ، هذا إضافة إلى التوجه الطائفي والمذهبي الذي يزيد في حدة التقسيم الديني ذاته ، وبالتالي التقسيم الاجتماعي أيضاً. وتسعى سلطات العديد من البلدان تطبيق هذه النظريات التي عفا عليها الزمن وذلك بإظهارها بمظهر العصرية والتقدم والقانونية وذلك بأسماء مستعارة سياسية او صحفية، وتسعى الشعوب الواعية لدرء كل ذلك بتمسكها بمبادئها الإسلامية السامية الحريصة على الأخوة الإسلامية.

الطائفية في التوظيف

تعلم السلطة في البحرين أن الجميع ينتقد الطائفية في الجيش والشرطة وحكرها على فئة معينة وإبعاد الفئة الأخرى عنها إلا أنها تصر على تكريس ذلك، ولا تعبأ بكل ما يقال، وإمعانا منها في ذلك سعت لتكريس ٨٠٪ من الوزارات على نفس المنوال حيث تقرب تلك الفئة من العمل في وزارات وجهات الدولة المختلفة وتبعد الآخرين دون أدنى رادع، فالساعون لتمكين الفئات في المجتمع إعلاميا من تعيين سفيرة هنا وهناك وشورية هنا أو هناك هم أنفسهم المهمشون لأغلبية أبناء الشعب من منطلق عنصري بغيض، وتتمثل الامتيازات المكرسة للبطالة أيضا في توظيف المجنسين بأجهزة في حين يحرم من ذلك المواطنين الذين بلغ عددهم ٣٠ الف عاطل عن العمل.

الطائفية في البعثات

منذ عدة سنوات وتنادي الجمعيات والجهات الاجتماعية بالعدل والإنصاف في توزيع البعثات الدراسية وأيضا لا حياة لمن تنادي، وهي ليست القضية الوطنية الوحيدة التي ينادي الشعب بالعدل فيها وتغرد السلطة خارج السرب بعكسها، فالطائفية والفئوية والمتنفذون ينفذون جميعا ببعثات لمريديهم، لا يحصل المتفوقون الجادون الكادحون الساهرون لليالي في طلب العلم إلا الفتات، كل ذلك التلاعب يرتد على البلد بمشكلات عديدة أهمها سيطرة الجهات التي تبتعث أصحابها إلى الخارج على الهيئات الحكومية وسيطرتها على الوظائف المتخصصة، وإذكاء تسلط بعض الجمعيات والجهات على الوزارات.

الطائفية في حق السكن

يلاحظ المراقبون أن أزمة السكن ليست مشكلة للجميع بل لفئة وهي الفئة المغبونة التي لم تعطى يوما حقوقها بل لابد للسعي لانتزاعها ولو بعد حين، فالمتجنس حديثا أو ما يسمى في لغة أبواق الحكومة الصحفية بالمواطن الصالح لا يتعطل في الحصول على السكن والوظيفة بل هي جاهزة وعليه الاختيار من بين عدة أشكال للبيوت وعدة وظائف، وتبدأ أزمة السكن في البحرين ابتداء من سرقة الأراضي التي يسكن أهله على ١٠٪ منها فقط، ويسيطر المتنفذون والطائفيون على المساحة الأكبر منه يواجه فيه المواطن أزمة الحصول على السكن الذي يعد الأهم للحياة المستقرة، حيث أن هناك أكثر من ٤٠ ألف طلب في الإسكان، بعضها منذ أكثر من عشر سنوات، وهناك آلاف البيوت الآيلة للسقوط، فالصورة سيئة للغاية فالإذلال كله من اجل الحصول على قطعة ارض أو وحدة سكنية صغيرة وهي حق ثابت وواضح، فالحق في السكن حق أساسي من حقوق الإنسان لتمكينه من العيش في مسكن يضمن كرامته ويؤمن حقه في الخصوصية الشخصية والحياة الأسرية.وتدفع الطائفية لإبقاء الناس في العراء وفي البيوت الغير صالح للحياة

أصدرت الحكومة قرار بمراقبة المواقع والمنابر والصحف التي تثير الطائفية في البحرين وهذا إقرار بتجذرها في البلاد، فلولا وجودها القاتل الفتاك لما اضطرت لتكوينها الجهات التي لم تعلن يوما من الأيام أن هناك تداعيات من الطائفية، والتي يمارس عبادها هذا الداء وتدفع لهم قبالها الدنانير

هناك تجهيل وتضليل إعلامي يمارس منذ عقود لإظهار أن فئة اجتماعية كبيرة لا تريد الخير لوطنها ولتراب أجدادها، وهذا العمل جزء من آلة تعمل بجد من أجل تحقيق ذلك الهدف، فكانت سياستها هذه تنصب في اتجاهات عدة، منها: نشر الجهل ومحاربة العلماء والتمييز والطائفية والتجنيس ... وذلك إنطلاقاً من سياسة «فرق تسد»

الأمية فيعيش المواطنون الممارس ضدهم الطائفية من دون سكن تحت ظروف صعبة تترك أثاراً سيئة في نفسية الإنسان.

الطائفية في الإعلام

القناة التلفزيونية البحرينية التي تسمي نفسها تلفزيون العائلة العربية لا تجد فئة من الشعب كبيرة جدا ولها ثقافتها وحضارتها وعاداتها أي التفات ، بل تجد في وجهها صدودا وبعدا من قبل الإعلام الرسمي الذي تديره وزارة الإعلام الطائفية بكل جرأة وصلابة، ولم تكتف الطائفية العنصرية البغيضة التي تمارسها هذه الجهة بالتجاهل لكل هؤلاء الناس الذين من الجدير الاهتمام بهم بل على العكس تماما تسعى لتشويه الصورة الناصعة الجميلة للكادحين والمناضلين من أجل كرامتهم، وتظهر أبناء البلد ان كانت ستظهرهم من بعيد على أنهم فئة قليلة لا تستطيع ان تقوم بأي عمل اجتماعي او ثقافي، وحينما أثبتوا عكس ذلك من خلال الانترنيت أخذت تحارب المنفذ الإعلامي الوحيد لهؤلاء وهي المنتديات والمواقع، فالانترنيت الذي أبدع الناس في أعداد الأفلام الوثائقية والحلقات الثقافية والمسلسلات والدراما فيه إضافة الى السياسة والاجتماع لم يرق للطائفيين العنصريين ان يدعوه وشأنه فضيق عليه وأغلقت الكثير من المواقع.

أين الجهات المعنية التي تتحدث عن الطائفية من هذا الشريط الذي يوزع على البيوت في مدينة حمد ؟

عرف المجتمع البحريني بالتقارب والتواد وسيادة المحبة والألفة، ولم يكن من المؤمل يوماً أن تتعرض سماء الترابط والوئام والإخاء للتلبد بغيوم الطائفية البغيضة السوداء، أو تهطل على ترابه المتماسك أمطار الحقد والشحناء والضغائن،ولم يكن من المرجو أن تنهش أنياب الفتنة في جسد الوطن الحي بنبض الأخوة والحياة ووشائج «روح الأسرة الواحدة». ندرك كلنا أن الطائفية شرٌ مطلق، وأن استشراءها في شرايين المجتمع سم زعاف قتّال سيقضي على دفق الدم البحريني الصافي الزلال النقي من كل شوائب الطائفية ومشتقاتها،وستنتهي إشراقة ابتسامتها البهية على مقصلة النزاع والصراع البيني المفتعل والمتفاعل مع مواد الفتن القابلة للاشتعال. إن محاربة مسببات النزاع الطائفي والفتنة المذهبية ومواجهة بؤر الفتن ووسائل الإعلام والأقلام والمشاريع الفتنوية واجب وطني وكذلك محاربة الإفساد والمفسدين وجماعات المتنفذين وأصحاب الأيادي الطوال الممتدة على كل الجيوب والمفسدة في كل أرض، والناهبة للحقوق والمستولية على كل المقدرات والمبددة للقدرات والطاقات بأساليبها الملتوية والملتفة على كل قانون والمعطلة لكل رقابة وتشريع،أولئك أصحاب التمييز وما أدراك ما شر التمييز وهل كشر التمييز شر ؟!

إن الطائفية شر مطلق وسرطان فتاك،والتمييز يغذي أفاعي التفتيت الطائفي الذي تنخر مخالبه في الجسد الواحد وتهدم تماسك البنيان المرصوص،إن الحل في القضاء على التمييز بكل أشكاله، وإنهاء هذا المسلسل المنهك للشعب والفاتك بالمجتمع هو أساس الحل وباب القضاء على الطائفية، فالتمييز إن تحوّل إلى تربية يكبر عليها الجيل تلو الجيل وتتغذى عليها أفكار أبنائنا وبناتنا المفترض أن تغرس فيهم روح الإخاء والترابط ورفض الفرقة والتشتت والتشرذم،لنعيد فيهم مجد الأجداد الذين لم يفرقوا بين مذهب وآخر ولون ولون،أولئك الذين عاشوا الزمن الجميل فركبوا البحر العباب واستخرجوا لؤلؤ المحبة وغرسوا باختلاط عرقهم النخيل الباسقات.

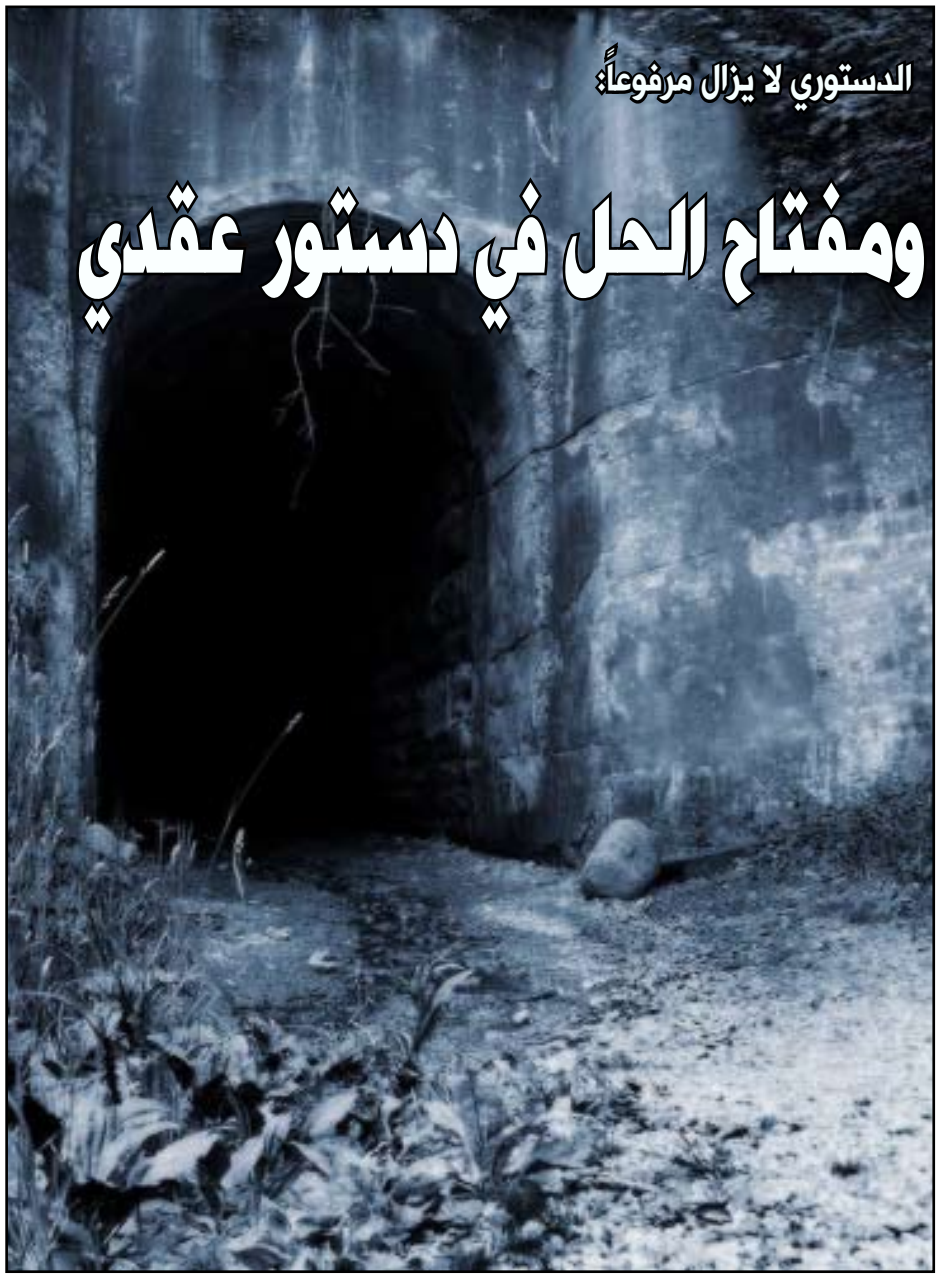

الدستوري لا يزال مرفوعاً:

ومفتاح الحل في دستور عقدي

المطالبة مستمرة وشعار الإصلاح

الأزمة الدستورية نفق مظلم ..

صورة معاكسة تلك التي جاء بها الرابع عشر من فبراير ٢٠٠٢ عن سابقه في ٢٠٠١ فقد انقلب التوافق إلى اختلاف في الوثيقة التعاقدية الأم، وكان على الشعب أن يدخل في ظلام نفق الأزمة الدستورية ويعيش معاناة غياب دستور تعاقدي متسالم ومتوافق عليه،إذ لم يكن هنالك بوادر تفكير في اقتناص فرصة الإجماع الوطني لصنع انجاز تاريخي يخرج بحل شامل لكل الأزمات المزمنة والمترتبة على الأزمة السياسية بتعطيل مواد دستور ١٩٧٣م ، ففي داومة المشاكل والإخفاقات والانتهاكات في الفترة الماضية يحل الدستور غير التعاقدي محل القطب من الرحي ، فإذا ما رجعت إلى أية أزمة تجد أن لها جذورها في أعماق الأزمة الدستور التي تأسست لتكون « أم الأزمات «.

وقد مرت المسألة الدستورية والموقف منها بعدة مساقات ومراحل وشهدت الكثير من مادة البحث والنقاشات والسجالات على الرغم من قصر المدة التي طرح فيها الدستور الجديد غير المتوافق عليه، وكان للمؤتمرات الدستورية والكم الهائل من البيانات والمواقف لأقطاب المعارضة أن توثق عمق الأزمة الدستورية منذ أبصار دستور ٢٠٠٢ م النور وحضوره كقاعدة لكل الخلافات والاختلافات في التشريع والرقابة وأسس الدولة،وعلى الرغم من التشويش وإدارة الظهر الرسمية من كل ذلك ومحاولة التمويه على وجود الأزمة،إلا أن محنة الدستور المنحة ظلت وستظل قائمة شاخصة تتسبب في كل المحن والمشكلات اليوميات التي يتعرض لها المواطن مادام عدم التوافق هو الإطار الذي يجمع عليه الجميع وإن اختلفوا في آلية التعاطي معه.

مفهوم الدستور ..

في المبادئ العامة للقانون الدستوري يعرف الدستور على أنه مجموعة المبادئ الأساسية المنظمة لسلطات الدولة والمبينة لحقوق كل من الحكام والمحكومين فيها، والواضعة للأصول الرئيسية التي تنظم العلاقات بين مختلف سلطاتها العامة، أو هو موجز الإطارات التي تعمل الدولة بمقتضاها في مختلف الأمور المرتبطة بالشئون الداخلية والخارجية و الدستور كلمة فارسية الأصل و يُقصد بها الأساس أو القاعدة ، و عند انتقالها إلى العربية عن طريق اللغة التركية حافظت على نفس المفهوم والمعنى، والدستور هو أساس البنيان القانوني في الدولة و لا يجوز أن يخالفه أي قانون آخر، وتشمل الوثيقة الدستورية الملامح الأساسية للدولة من حيث شكل الدولة و نظام الحكم فيها و تنظيم السلطات العامة من حيث تكوينها و علاقتها بعضها ببعض ، وتقرير حقوق الأفراد وحرياتهم و تضع الضمانات الأساسية لهذه الحقوق و الحريات.

و هناك طرق متعددة لوضع الدساتير تبعاً لمدى ديمقراطيتها ؛ فأبعد هذه الطرق عن الديمقراطية هي طريقة المنحة . و بموجبها يكون الدستور منحة من الحاكم لشعبه . و هي طريقة كانت تستخدم في الماضي و يندر اللجوء إليها في الوقت الحاضر. و الطريقة الثانية هي طريقة العقد و هي طريقة شبه ديمقراطية ، حيث يكون الدستور عبارة عن تعاقد ما بين الحاكم من جانب و ممثلين للشعب من الجانب الآخر . بينما تتمثل الطريقة الديمقراطية في وضع الدستور بواسطة جمعية تأسيسية منتخبة من الشعب . و هناك طريقة الاستفتاء لإقرار الدساتير و هي لا تعتبر في ذاتها طريقة لوضع الدستور و إنما فقط لإقراره ، بينما يختص بوضع الدستور في هذه الحالة لجنة إما منتخبة من الشعب أو معينة من السلطة الحاكمة.

المطالبة لن تنتهي ولن تمر سنة دون تسجيل موقف مضاد لوجود هذا الدستور، ففي كل عام هنالك نشاط وفعالية يسجل فيها الشعب رفضه لهذا الدستور المختلف عليه من أول يوم

تعاقد ومنحة ..

في تجربتنا البحرينية وبعد أو وضع الدستور في مرحلة ما بعد الاستقلال بطريقة تعاقدية تراجعنا ليوضع من جديد بطريقة المنحة، فدستور دولة البحرين لعام ١٩٧٣ نجد انه قد صدر بأسلوب العقد أي بناء على اتفاق بين الشعب و الحاكم نتيجة لتوافق إرادتهما على قبوله،فبتاريخ ١٩٧١/٨/١٤ أعلن استقلال دولة البحرين عندما انتهت معاهدة ١٨٦١ مع بريطانيا، و بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٠ صدر المرسوم بقانون رقم ١٩٧٢/١٢ بإنشاء مجلس تأسيسي لإعداد دستور للدولة،ووقد انعقدت الجلسة الأولى للمجلس التأسيسي في يوم ١٩٧٢/١٢/١٦ وسبقتها جلسة افتتاحية ألقى فيها الأمير خطابا ساميا جاء فيه «باسمه تعالى ، وعلى بركة من لدنه ، أفتتح المجلس التأسيسي المنوط به إعداد دستور للبلاد ... وأني لأحمد الله تعالى أن أنجز الوعد الذي قطعته لشعبي بالعمل معه على وضع دستور يتفق ورغباته ويتيح المجال واسعاً أمام الجميع للمشاركة في تحمل تبعات المسئولية في هذا الوطن الغالي وإرساء قواعده على أسس سليمة وثابتة «.وفي ١٩٧٣/٦/٩ أقر المجلس التأسيسي دستور دولة البحرين ورفعه للأمير فصدق عليه الأمير وأصدره بتاريخ ٦/ ١٢ /١٩٧٣ وتم نشره في الجريدة الرسمية،إلا أن الأمر لم يستمر وبسبب قانون أمن الدولة وفي ١٩٧٥/٨/٦م صدر المرسوم الأميري رقم (١٤) لسنة ١٩٧٥ بحل المجلس الوطني وتعطيل مواد الدستور المتعلقة بالسلطة التشريعية.

وبعد مرحلة أمن الدولة المريرة وبعد تولي الملك زمام الحكم في ١٩٩٩م طرحت فكرة ميثاق العمل الوطني التي لم يجد المواطن إلا الموافقة عليها في استفتاء شهير بلغ التصويت بنعم فيه ٩٨,٤٪،وبعد أسبوعين من التصويت والتوافق صدر المرسوم رقم (٥) لسنة ٢٠٠١ بتشكيل لجنة تعديل بعض أحكام الدستور بتاريخ ٢٠٠١/٢/٢٨م،والتي لم تكن إلا لمجرد تقديم مقترح التعديل ولكن دارت الأيام وجاء يوم ١٤ فبراير ٢٠٠٢ م

كما أن الأزمة في وجود دستور مختلف عليه فإن الحل في إيجاد التوافق عبر دستور عقدي وإصلاح حقيقي ينهي كل الأزمات ..

ليقضي على التوافق وينتج دستور ٢٠٠٢ المنحة،من بعد التعاقدية ١٩٧٣ والاتفاق والتوافق في الميثاق ٢٠٠١ م.

مرفوض من أول يوم ..

كانت ندوة النادي الأهلي في ١٤ فبراير ٢٠٠٢م أولى المواقف الاحتجاجية الشعبية التي تمثل كل أطياف مؤسسات الحراك السياسي في مقابل الحكومة،حيث أجمعت كل الجمعيات على رفض التغييرات الدستورية وعدم قانونية الآلية التي تم تغيير الدستور على أساسها،ولربما كان الاتفاق على وجود الأزمة الدستورية يعوزه التوافق على آلية المعالجة التي اختلفت عليها الجمعيات،وذلك ما غير شكل المعارضة للدستور في المشهد التالي وكان من أولى بركات الدستور غير العقدي،حيث انقسمت الجمعيات بين مشارك ومقاطع! وشهدت الساحة عدداً كبيراً من الندوات والملتقيات السياسية للتوعية وتسجيل الرفض لدستور المنحة ، وكان المؤتمر الدستوري في ٢٠٠٤م صيغة من صيغ تسجيل الرد السلمي المتقن وتتويجاً للانطلاق من نقطة الاتفاق المجمع عليها،وشهد يوم الجمعة ٢٥ فبراير ٢٠٠٥ م مسيرة تاريخية دعت إليها جمعية الوفاق الوطني الإسلامية في جزيرة سترة ورفعت شعار «الإصلاح الدستوري أولاً» وقدر المشاركون فيها بـ١٢٠ ألفاً ويوازي هذا الرقم من عدد الموقعين على الميثاق في استفتاء كبير على عدم شرعية تغيير الدستور،فيما استمرت المطالبات والعرائض ومختلف أساليب الرفض الشعبي للدستور،مما يوجهنا وفي قراءة سريعة لشريط الأحداث المصاحبة للملف الدستوري إلى أن المطالبة لن تنتهي ولن تمر سنة دون تسجيل موقف مضاد لوجود هذا الدستور،ففي كل عام هنالك نشاط وفعالية يسجل فيها الشعب رفضه لهذا الدستور المختلف عليه من أول يوم، والذي لم تكن حتى عملية المشاركة السياسة في ظله إلا لمعارضة ورفض وجوده غير الشرعي وغير المتوافق عليه في أقل تعبير وتقدير، لما يكتنفه في ابتسار وانتقاص للمشاركة الشعبية في التشريع.

أساس الأزمات ..

بالرجوع إلى كل الملفات العالقة والأزمات المفتعلة التي تجتمع على رأس المواطن وتلتف حول رقبته وتخنقه، فسنجد أن الأصل والمتسبب الأساس هو غياب الدستور العقدي المنصف لحقوق المواطن والمكون على أساس فصل السلطات ومشاركة المواطنين الحقيقية والواسعة في التشريع،فمنذ فبراير ٢٠٠٢م والبلاد تعيش تراكم الأزمات وتفاقمها ومضاعفتها على مختلف الأصعدة وهنالك حالة من شبه الفراغ القانوني الذي أوجده ذلك الدستور مع تأكيد الفقهاء الدستوريين لعدم قانونية التعديل الدستوري،والمعطيات والمفرزات المعيقة للحياة النيابية يضاف إليها الآليات المعقدة التي أنتجت حالة من الضعف والشلل في المؤسسة التشريعية التي تغيب صفتها الرقابية مع حبكة الدوائر الانتخابية التمييزية الظالمة من حيث التوزيع،فكل ما بين يدي المواطن هو المعاناة وإضاعة المزيد من الثروات والمقدرات تحت رحمة الديمقراطية الشكلية التي أفرزتها وثيقة ٢٠٠٢م .

فمع ضعف وغياب صفة التشريع والرقابة على السلطة التنفيذية اللاعب الأطول يداً والأكثر نفوذاً،ومع غياب الفصل بين السلطات ومع شكلية المؤسسات،ما الذي نتوقعه وما الذي ننتظر من نتائج سوى الأزمات ؟ فهنالك حكومة لديها القرار والتدخل المباشر في سلطة التشريع ولديها القدرة على إعاقة الرقابة والضغط المباشر وغير المباشر على السلطة التشريعية،ولديها تاريخ أربعين سنة من الممارسة المشوبة بالفساد والتي ثبت وفي أكثر من ملف أنها وراء فقدان المقدرات من السواحل إلى الإسكان والتعليم والصحة والأمن، وكل ذلك ما بعد مرحلة الإصلاح المدعاة وما بعد دخولنا في نادي الديمقراطيات «العريقة».

الإعتصام الجماهير الذي أقامته الأمانة العامة للمؤتمر الدستوري بتنسيق مع التحالف الرباعي

مع ضعف وغياب صفة التشريع والرقابة على السلطة التنفيذية اللاعب الأطول يداً والأكثر نفوذاً، ومع غياب الفصل بين السلطات ومع شكلية المؤسسات،ما الذي نتوقعه وما الذي ننتظر من نتائج سوى الأزمات ؟

مفتاح الحل ؟

إذا ما علمنا أن أساس الأزمات وأم الأزمات والمعضلات التي يكابدها الشعب هي «الأزمة الدستورية» وإذا ما علمنا أن الدستور الحالي غير متوافق عليه ولن يمر عام إلا ويتذكر المواطنون ويستحضر الوطن أزمته من خلال مطالبة هنا أو فعالية هناك وأصبح ديدننا هو أن نطالب بهذا التغيير الذي لن تنساه الأجيال ولن تغلفه،فلماذا لا نرى الحل ومفتاح الحل هو الانطلاق من المكتسبات الدستورية التي تضع الوطن على الخط الصحيح وتخرجه من نفق الظلام الدامس الذي يعيشه منذ انطلاقة وثيقة المنحة في ٢٠٠٢ م ، فإن إرادة الإصلاح هي في دستور عقدي يتفق عليه الجميع،واستثمار التاريخ والنضج السياسي الذي تتميز بها مملكتنا وتعيشه منذ عشرات السنين، والحركة المطلبية التي عرفها شعبنا العزيز تشير إلى عراقة حقوقية ومعرفة سياسية متراكمة وخبرة في العلم الوطني أنتج قوىً سياسية واعية يحتذى بها، وشعبنا الأبي قدم تضحيات وتضحيات في سبيل نيل العزة والكرام وتحقيق العدل ولن يعوزه ذلك كما هو تاريخنا المليء والحافل بالحركات المطلبية، فكما أن الأزمة في وجود دستور مختلف عليه فإن الحل في إيجاد التوافق عبر دستور عقدي وإصلاح حقيقي يستثمر كل ذلك التاريخ ويقضي بعدم الانسياق وراء انتكاسة الدستور الذي اختلف عليه من أول يوم ...

في اللقاء الوطني بقرية دمستان ... سماحة الأمين العام لجمعية الوفاق الشيخ علي سلمان:

قراء واقع البلد تفرض وجود رؤية إصلاحية جذرية للواقع السياسي

دمستان - علي حسن مكي

اعتبر سماحة الأمين العام لجمعية الوفاق الوطني الإسلامية النائب الشيخ علي سلمان أن النيل من العلماء هو مساس بثوابت الأمة وهويتها الإيمانية ، مشيراً إلى أن المسيرة الأخيرة تأتي في سياق ردة الفعل وإن كانت متأخرة ، وأن المحور الأساسي هو ما يمثله هذا الوجود من ضمير مقدس عند مختلف الديانات التي تقدر شخصياتها الاجتماعية والدينية .

جاء ذلك في كلمة له بمناسبة عقد جمعية الوفاق لقاء وطنيا بعد انتهاء دور الإنعقاد الثاني لمجلس النواب بعنوان ((النيابي والبلدي في منتصف الطريق .. إبداع الإرادة وإشكالية التحديات)) في قرية دمستان مساء يوم الجمعة الموافق ١٩يونيو ٢٠٠٨م ، وشارك فيها سماحة الأمين العام الشيخ علي سلمان والنائب خليل المرزوق ورئيس المجلس البلدي يوسف البوري ، وقد حضرها جمع من الجماهير الشعبية .

وأمل سماحته أن تصل الرسالة لمتخذي القرار لتجنيب البلد أية أزمات أو منعطفات طائفية تؤدي إلى خسارة الجهد والمال والوقت ، فعدم ضبط المعركة قد تجر الساحة لمعارك اخرى، وترك عملية التجاوز يجعلها تتعدى الحدود، لذا تم محاولة إيجاد معالجات عدة من خلال عدة خطوات . واشار سماحته إلى أن المسؤولية للعمل البلدي والنيابي لا تجعل لأي فرد يتميز عن الأفراد الآخرين، وأن اللقاءات المفتوحة مع الجماهير الشعبية جاءت من أجل التكامل ، وليقدم المتصدين ما حققوه من إنجازات وعمل ومن خلال هذه الصورة يتكامل الجسد ، وتتكون له القدرة على تحقيق الأهداف . كما أكد سماحة الأمين العام على أن الله سبحانه قد خلق البشر وقد وزع عليهم الإدراك والفهم بشكل متفاوت، فالبشر يعاني من المحدودية ، وكل اجتهاد إنساني يبقى مشروع وهو يحاول الوصول إلى رضا الله سبحانه وتعالى ، ملفتاً إلى أننا نحتمل ونتفاعل من القراءة الأخرى ، وهذا ما يقره الدين والعقل ، فهناك حق وباطل وهناك صواب وهناك رؤية أصوب، ويتحتم علينا الإنفتاح بدلاً من الإنغلاق والتسامح بدلاً من التشدد . واعتبر سماحته أن القارئ لواقع البلد والمنطقة المحيطة في البعد الاجتهادي السياسي يصل إلى رؤية واقعية هو ضرورة وجود رؤية إصلاحية جذرية ، بمعنى التغيير الكامل للواقع، حيث أن قراءة الواقع بظروفه الإقليمية تفرض موضوع الرؤية الإصلاحية، علماً أن هذه النقاش مضى عليه خمسة وعشرين عاماً، فأمام عدة خيارات يأتي العمل السياسي بديلاً عن العمل الثوري . وأضاف سماحته أن مفردة العمل البلدي مثلاً من الطبيعي أن تستمثرها القوى السياسية من أجل إحداث عملية إصلاح أكبر في المجتمع الذي نعيش فيه، وهناك فرصة باستخدام أدوات أخرى من خلال النيابي والعمل السياسي لإيقاف واقع فاسد ما ، ومسؤوليتنا تعظيم هذه الأدوات واستخدامها إلى أقصى حد ممكن . وأشار سماحته إلى أن الظروف الموضوعية لا تسمح بالتغيير الجذري الذي خاضته القوى السياسية في السبعينات والثمانينات، والفكرة الأساس هي الإصلاح ، ومن من أكثر الأدوات التي تساهم في تغيير الواقع هي العمل النيابي والسياسي مع وجود برامج سياسية مرتبطة بالحالة المعيشية للناس، وترفع دخل المواطن بحيث تكون المحصلة أن المواطن يستطيع أن يتعاطى من حاجاته اليومية. وتعليقاً على استفسارات الجمهور حول عدداً من القضايا بيّن سماحته أن مشروع قانون التجنيس يعطي للملك صلاحيات واسعة ويرفع شرط عشر سنوات الإقامة للتجنيس ، وقد واجهت الوفاق هذا المشروع وقد تم إيقافه حيث عقدت عدة جلسات مع الحكومة ولم تصل لنتيجة ، مع أن الحكومة تنفي التجنيس إلا أنه واقع على الأرض ولا نثق بذلك بقول الحكومة . ولفت إلى أن سماحة الشيخ عيسى أحمد قاسم لا يرى موضوع الحرمة في موضع اخذ التأمين ضد التعطل ، وتوجد أبواب ووجهة نظر أخرى، وفي العمل السياسي كنا بين تجميد مشروع التأمين ضد التعطل أو استفادة العاطلين منه ، ويوجد الآن تعديل في إدراج المجلس على القانون، أما بالنسبة للتحالف مع الدكتور عبدالعزيز أبل فاعتبر أنها تجربة تحت الدراسة وتخضع للتقييم . وتطرق النائب خليل المرزوق إلى أداء الوفاق وحراكها النيابي ، معتبراً أن جوهر التحرك من أجل الوطن في بيئة موبوءة بالنعرات الطائفية والاستحواذ ، فالجهد

مشروع قانون التجنيس يعطي للملك الصلاحيات واسعة ويرفع شرط عشر سنوات الإقامة للتجنيس، ،قد واجهت الوفاق هذا المشروع وقد تم إيقافه حيث عقدت عدة جلسات مع الحكومة ولم تصل لنتيجة... مع أن الحكومة تنفي التجنيس إلا أنه واقع على الأرض ولا نثق بذلك بقول الحكومة

الأمين العام الشيخ علي سلمان

الذي يبذل ليس من أجل مجموعة أو تيار أو طائفة، بل هوتحرك من أجل الوطن ، وللتقدم بإنجاز هنا وهناك . وذكر أن رؤيتنا في البرنامج الانتخابي هو أننا في دولة مواطنة ، لذلك كان عنوان التنمية وتم تفصيل المحاور وخطط العمل ، مشيراً أن الحراك السياسي والنيابي له أدواته الخاصة، وتم في الدور الثاني تحريك عدداً من القضايا على مستوى الإصلاحات التشريعية والقضائية لتتحرك في كل زوايا الوطن ، ونحن لدينا هموم أكبر في البعد التشريعي والرقابي . وأشار إلى أن الوفاق تقدمت بتفعيل مختلف الأدوات المتاحة، ولو احصينا عدد الأدوات ترى أن جزء كبير من حراك المجلس النيابي بنسبة ٤٣٪ هو وفاقي هذا على مستوى الدور الأول ، أما بالنسبة للدور الثاني فإن الوفاق وبعد أن تطور أداء الكتلة واستعدت فكان نسبة حراكها ٥١٪ من مجموع عمل المجلس النيابي في تفعيل الأدوات . واستعرض المرزوق احصائيات الحراك الوفاقي النيابي ، فقد قدمت الوفاق ٢٥ مقترحاً بقانون ، وهي مشاريع كبيرة ، وقد وفرت الأسئلة التي تم توجيها للوزراء مادة كبيرة من المعلومات ، وتم من خلالها ممارسة الدور الرقابي ، علماً أن بعض الادوات النيابية تصاعدت بنسبة ٢٥٠٪ عن الدور الأول ، وهذا الكم التصاعدي يعكس الحيوية والنشاط التي تتسم بها الوفاق . ونفى تقوقع الوفاق في الملفات السياسية ، فقد طرحت العديد من الملفات المعيشية في مختلف الأبعاد لاسيما في الشأن الخدماتي ، وقد زاد التنوع في استخدام الأدوات من أجل تفعيلها ، إلا أن جزء من الإعاقة في تعطيل الخدمات هو بسبب قانون البلديات ، وقد تم تقديم تعديل عليه إلا أنه لم يتم الانتهاء منه بعد . وفي نفس الموضوع أوضح أن هناك قانون للضمان الاجتماعي تم إقراره ويقضي بتحسين وضع الأسرة وهي محاولة لسد الثغرات التشريعية ، كما لم تنس الكتلة القطاع الخاص في مشاريعها المتنوعة من

خلال صندوق دعم الرواتب الذي يشمل القطاعين العام والخاص ، فضلاً عن الدفع بمختلف القضايا وطرحها في المقدمة كقضية السواحل وملكية الأراضي . وأشار إلى أن الوفاق كانت تحاول دائماً أن تكون شركاء مع الآخرين ، ولو انطلق المجلس النيابي بنَفَس الوطن لتحقق الكثير ، كما أدى تحرّك الوفاق إلى جود تقدم على أكثر من صعيد منها زيادة رواتب المعلمين ، وهو الأمر الذي جاء نتيجة الحراك السياسي والضغط برلماني ، ووضعت الكتلة حماية المال العام نصب عينها، ومن خلال تحرك الكتلة تم إيقاف صفقة بيع فشت الجارم ، وحماية خليج توبلي من العبث . ولفت المرزوق أن عنوان المشاركة النيابية أدت إلى أن تكون المشاركة في العمل النيابي من قبل الكتل الأخرى جادة ، ويلحظ الأداء التصاعدي للكتلة ، وينبغي أن تحتضن التجربة ، فقد كانت الوفاق بحجم الوطن إلا أن النبرة الطائفية كانت عائقاً أمام مشاريعها. أما رئيس المجلس البلدي للمحافظة الشمالية يوسف البوري فقد تناول الهموم البلدية والإنجازات في غمرة التركة الثقيلة، مفتتحاً كلمته بأن الجانب الخدمي هو نقطة الارتكاز للهموم الشعبية وهو العلامة الفارقة على رقي الدول ونهضتها، وواقع الحال أننا ورثنا تركة ثقيلة لا يسع المجال للتحدث عنها بشكل موسع . ملفتا إلى البون الشاسع بين البرامج الانتخابية البلدية في الكويت والبحرين التي تبدأ من الصفر لتتحدث عن أرصفة وإنارة وتبليط شارع، ولو كان هناك دولة تحترم شعبها لقطعنا شوطاً طويلاً وتجاوزنا هذا المسائل بمسافات ، ولكننا أمام تركة ثقيلة ، وقد مرت دورة أولى من عمر المجلس وإذا أردنا أن نكون أي مشروع ثقافي وسياسي فإن المرحلة الأولى هي الأخطر ، ملفتا إلى أن استعراضه لعمل المجلس سيكون من يناير ٢٠٠٧ ولغاية يونيو ٢٠٠٨م وأكد البوري أن أقسى شيء في الممارسة أن يكون هناك من لا يؤمن بالتجربة، وقد تم عرض هذه المسألة في اللقاء مع وزير ديوان رئيس مجلس الوزراء التي تعتبر مسألة محورية ، فمشكلة الوزراء أن البعض منهم لم يقرأ قانون البلديات ، ففي فقراته تتحدث بشكل واضح حول مسؤوليات الوزراء في مشاريعهم ، فوزير التربية يجب عليه التنسيق مع المجلس البلدي مثلاً قبل البدء في بناء مدرسة. وعبر عن أسفه لما يجري داخل البلد معتبراً أن العمل يسير على البركة، حيث أن الوزرات الخدمية في وادي والمجلس البلدي في وادٍ آخر ، إلا أنه مع ذلك فقد حقق المجلس البلدي العديد من الإنجازات الكثيرة ولكن الإعلام في البحرين يبحث عن الإثارة، ويعد المجلس حالياً إلى لقاء موسع مع مؤسسات المجتمع المدني لعرض الإنجازات . ثم استعرض عدداً من الإحصائيات التي تعكس حجم الإنجاز الذي قدمه المجلس البلدي للمحافظة الشمالية خلال الفترة المنصرمة ، فقد تم الانتهاء من ٣٨٩ بيت في سنة واحدة ، أما عدد البيوت التي استكملت إجراءاتها فقد بلغت ٢٧٦٢ بيت ، ويعتبر ملف البيوت الآيلة للسقوط هو الملف الأكبر، لذا فقد احتل الأولوية في مجال العمل البلدي، وقد رفض الملف في بداياته لعدم توفر الطاقم الكافي القادر على الإنجاز ، أما الآن فيوحد ١٥ مهندسة تشرف على المشروع . وأشار إلى أن عدد بيوت الترميم بلغ ٢٣٦٠ بيت ، فضلاً عن مشروع عوازل الأمطار الذي استفاد منه ٢٢٥٤بيت، بالإضافة إلى تعويضات الأمطار لـ ١٢٣ أسرة معوضة بمقدار ٣٠٠٠٠ دينار، كما أقر المجلس قرى التطوير وهي كرانة والمالكية، وسيتم بناء مراكز اجتماعية في ابوقوة وكرانة والمالكية وبوري ودمستان ، وتدشين مراكز تأهيل المعاقين . وعلى صعيد الوحدات السكنية فقد كان للمجلس البلدي نشاطه ، فتم بناء ٣٧٧ بيت في مشروع اللوزي الإسكاني وفي المرحلة الثانية سيتم بناء عدد آخر مستعرضا عدداً من المشاريع الإسكانية في مجموعة من المناطق كالبديع وجدالحاج وجدحفص ودارکليب والمرخ، فضلاً عن وجود مشاريع إسكانية متعطلة بسبب قانون الإستملاك . ونوه البوري إلى اعتماد مشروع القلعة ومشاريع النصب التذكاري كمشروع طرفة بن العبد ومشاريع التطوير الأخرى كحديقة دارکليب والشاخورة وجبلة حبشي وأبوقوة ، وفي الدور الإعلامي يصدر المجلس البلدي نشرة إعلامية يعكس من خلالها مشاريعه وإنجازاته وأعماله.

الوزارات الخدمية في وادي والمجالس البلدية في واد آخر، إلا أنه مع ذلك فقد حقق المجلس البلدي العديد من الإنجازات منها: الإنتهاء من ٢٧٦٢ منزيل آيل للسقوط، ترميم٢٣٦٠ منزل، ٢٢٥٤ عوازل الأمطار، تعويض ٣٠٠٠٠ بيت بسبب الأمطار،بناء ٣٧٧ منزل إسكاني في اللوزي

العضو البلدي يوسف البوري

قدمت الوفاق ٢٥ مقترحاً بقانون، وهي مشاريع كبيرة، وقد وفرت الأسئلة التي تم توجيهها للوزراء مادة كبيرة من المعلومات، وتم من خلالها ممارسة الدور الرقابي، علماً أن بعض الادوات النيابية تصاعدت بنسبة ٢٥٠٪ عن الدور الأول، وهذا الكم التصاعدي يعكس الحيوية والنشاط التي تتسم بها الوفاق

النائب خليل المرزوق

الفصل مرفوض وطنيا وإنسانيا... «ملتقى الوفاق» يحتضن مفصولي بتلكو

الوفاق للمفصولين: نحن رهن إشارتكم لمواجهة هذا الفصل

الزنج - مقر كتلة الوفاق

غص مقر كتلة الوفاق النيابية مساء الأربعاء الماضي بعشرات الحضور من عمال بتلكو المفصولين ومن مناصريهم في ندوة حاشدة نظمها ملتقى الوفاق الحواري حول قضية الفصل الجائر الذي طال أربعة وأربعين عاملا من بتلكو. وقد تحدث في الندوة كل من عضو الكتلة النيابية الوفاقية وعضو لجنة الخدمات د. عبدعلي محمد حسن، حسن درويش نائب رئيس نقابة عمال بتلكو، إبراهيم حمد نائب الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين.

في بداية الحوار أكد النائب د. عبدعلي محمد حسن إن هذا الفصل مرفوض وطنيا وإنسانيا خصوصا وأنه يأتي من شركة عُرفت بقوتها ومكانتها ، وقال «إننا كنواب بالتأكيد نقف مع المفصولين في حق العودة إلى عملهم وندعو شركة بتلكو للتراجع عن هذه الخطوة والتصالح مع الإنسان البحريني الذي يعارض بكل اتجاهاته هذا الفصل». وأضاف «مع أني أتحدث هنا عن كتلة الوفاق النيابية إلا أني لا أنكر أني لمست تعاطفا وتجاوبا من جميع الكتل مع المفصولين..و إننا كنواب رهن إشارتكم ونحن نستفيد من تصوراتكم واقتراحاتكم في رسم كيفية مواجهة هذا الفصل ونحن نؤمن بتوزيع الأدوار بحيث يؤدي النواب دورهم وتؤدي الجمعيات السياسية والإتحاد العام ونقابة عمال بتلكو أدوارهم». من جهته أبدى نائب رئيس نقابة عمال بتلكو حسن درويش رفضه التام لهذا الفصل قائلاً «إن الشركة ضربت عرض الحائط بسبعمائة سنة خبرة هي مجموع خبرات المفصولين وأن الوظائف التي ادعت الشركة إلغائها تم في الحقيقة إعطائها لموظفين آخرين أجانب أو بحرينيين، مما يدحض إدعاءات الشركة بأنه لم تعد هناك وظائف موجودة لهؤلاء المفصولين ودعا نائب رئيس النقابة عمال الشركة وخصوصا المفصولين للتواجد المكثف في المسيرة وإن حضور أقل من ألف عامل من شركة بتلكو وحدها أمر غير مقبول فهم أصحاب الشأن قبل غيرهم».

أما ممثل الإتحاد العام إبراهيم حمد نائب الأمين العام للاتحاد مسئول شئون منظمات المجتمع المدني فأكد إن الفصل يدشن صراعا مفتوحا و طويل الأجل، حيث الفصل لن يقف عند بتلكو، فجميع الشركات التي هي اليوم تحت ولاية شركة ممتلكات القابضة عرضة لإجراءات مماثلة في ضوء توجه «ممتلكات» لبيع أسهم الدولة في الشركات الكبرى. وأضاف «بعد أن تم بيع البر والبحر يتم الآن بيع الثروة الوطنية دون أدنى حوار مع ممثلي العاملين في هذه الشركات التي يتم بيعها تماما كما حدث في خصخصة القطاع الحكومي الذي نعاني اليوم من نتائجها».

وقال حمد «علينا جميعا أن نعطي أولوية قصوى لمسألة دعم صمود المفصولين بإنشاء صندوق لدعمهم تتولاه النقابة ويساهم فيه عمال الشركة والإتحاد العام والصناديق والجمعيات فهذا الأمر لا يمكن تركه للصدفة والعشوائية». وأضاف «الإتحاد العام لنقابات عمال البحرين قد قام بتدويل القضية في جنيف مستفيدا من حضور المنظمات العمالية العالمية في مؤتمر العمل الدولي وإن جهود الإتحاد العام أثمرت عن إعلان اتحادات عمال اليمن والأردن نيتها بمقاطعة بتلكو في دولها ما لم تتراجع عن هذا الفصل، وإن فريق العمال بمنظمة العمل الدولية واتحاد النقابات الدولي ITUC واتحاد عمال أميركا (مركز التضامن) قد وجهوا خطابات إلى ملك وحكومة البحرين وإدارة الشركة برفض هذا الفصل. وقال إن علينا ألا نرمي الكرة كلا في مرمى الآخر منا وأن نلقي باللائمة على بعضنا البعض بل التوحد باتجاه تحقيق هدف واحد هو رفض هذا الفصل وإن على الحكومة أن تتدخل بقرار سياسي لإعادة المفصولين ولو باستخدام سلاح أسهم الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي في بتلكو».

من جهته قال محمد عبد الرحمن عضو الإتحاد العام تعقيبا على مداخلات الحضور من المفصولين والنقابيين « إن على السلطة التشريعية أن تقف موقفا قويا باقتراح تشريعات في قانون العمل لحماية العمال من مقصلة الفصل الذي تلوح علاماته خصوصا مع توجهات مجلس التنمية الاقتصادية الذي يريد اللبرلة الكاملة لسوق العمل وترك القرار بيد المؤسسات لتزيد أرباحها على حساب العمال».

ودعا علي عبدالرحيم (نقابي سابق) اتحاد النقابات إلى مقاطعة جلسات الهيئات الثلاثية الأطراف، فيما حمل النائب عبدالجليل خليل من كتلة الوفاق النيابية الحكومة المسئولية الكاملة وقال «إن الصراع الاقتصادي على ما يبدو لا يقل صعوبة وشدة عن الصراع السياسي»، ودعا أحد المفصولين «عمار» إلى مقاطعة بتلكو والقيام باعتصام أو إضراب عمالي، وكذلك وضع وسيلة لدعم المفصولين والحشد إلى المسيرة عبر دعوة العلماء الأجلاء من الطائفتين الكريمتين إلى المشاركة الحاشدة بمسيرة الدفاع عن الرزق، وقال أحمد المطيري «إن هذا الفصل يبدو كأنه تغطية على نهب مقدرات الوطن في شركات أخرى مثل ألبا وطيران الخليج. وقال مفصول آخر هو «سنان» إن جميع الكتل النيابية عليها أن تجتمع على موقف واحد وتطلب مجتمعة الالتقاء بإدارة الشركة لبحث الامر».

ودعا عضو الأمانة العامة للاتحاد العام الأمين المساعد للمالية والإدارة وعضو مجلس إدارة نقابة عمال بتلكو حسن الماضي النواب إلى فتح تحقيق في حجم المكافآت التي يحصل عليها بعض المسئولين الأجانب بالشركة والتي وصلت إلى ثلاثين ألف دينار لشخص واحد خلال شهرين فقط وهو ما يزيد على مجموع رواتب المفصولين.

وختم النائب د. عبدعلي بتأكيد المساندة النيابية الكاملة للمفصولين وقال إننا على استعداد للاستماع إلى مقترحاتكم ووجهات نظركم. وقال إبراهيم حمد ليقم كل من بدوره ولنعتبر أن هذه قضية كل فرد منا لا قضية المفصولين وحدهم.

وأخيرا دعا ممثل النقابة العمال إلى حضور المسيرة والحشد الكبير لها لأنها تعبير عن موقف العمال من هذا الفصل ولأن عمال بتلكو اليوم في طليعة المدافعين عن لقمة العيش والرزق الكريم لكل عامل بحريني فإن مر هذا الفصل دون موقف حاسم فسيطال الفصل مواقع عمل أخرى.

النائب الدكتور عبد علي محمد حسن

تحويل المشروع إلى استثماري .. ولا توجد لدى الدولة ميزانية للمدينة

الوفاق تفتح لجنة تحقيق في المدينة الشمالية

أقرت لجنة المرافق العامة الوفاقية تشكيل لجنة تحقيق نيابية مطلع الدور الثالث لتطوّيق الغموض الذي يكتنف مصير المدينة الشمالية ، حيث ستحقق الوفاق في المسئولية الإدارية عن المدينة ككل لتضع يدها على مفاتيح قلق المواطنين وتوجساتهم حول المدينة الشمالية التي تحوم حولها عشرات علامات الاستفهام والغموض .

وستحقق الوفاق في ملف نقل المسئولية الإدارية للمدينة الشمالية من لجنة الإسكان والاعمار وتحولها بين ليلة وضحاها إلى وزارة الإسكان من دون استكمال مراحل العمل التي بدأتها اللجنة، إضافة إلى عدم وجود أي ميزانية مرصودة للمشروع في مرحلة ما بعد الدفان ، و ميزانية بناء وتشييد الوحدات في المدينة .

كما ستفتح الوفاق عبر لجنة التحقيق المزمع تشكيلها مطلع الدور ملف التصريحات الرسمية الكثيرة والمتضاربة بشأن تجهيز أولى الوحدات نهاية ٢٠٠٨ م ثم التراجع عن ذلك، وستحقق في إدعاء الوزارة بأن المخطط أن هناك بدعة جديدة بأن تمول الجزيرة نفسها بنفسها من خلال تأجير إحدى الجزر الوسطى بالمدينة والإستفادة من ارباحها لبناء المدينة.

وسيتضمن التحقيق محور الجدول الزمني السابق والذي أعلن عن سير عمل المشروع ثم تغير بالكامل ، وسيتناول التحقيق الأراضي الهبات التي أعلن عن توزيعها على مجموعة من المتنفذين، والمساحة الأصيلة التي تغيرت منذ الإعلان عن المدينة حتى الآن، فبعد أن كانت ١٥٠٠ بلغت ٧٤٠ هكتار، وإدعاء وجود بعض المؤسسات الخاصة التي أعلنت أنها حصلت على هبات، وعن الاثارات التي تتحدث حول البناء العمودي المرفوض .

هذا هو حال البـ

هذا هو الحال يا حكومة البحرين ! أزمة هنا ومشكل هناك وفقر هنا وجوع هناك ومسيرة هنا وأعتصام هناك وعمال مفصولين هنا وعمال مضربين هناك ، أزمة في الاسمنت واخرى في الرمال وسرقة للاراضي هنا وسرقات للسوحل هناك وغيرها من الملفات المعيشية الضاغطة والمخيفة التي تهدد الوطن من أقصاد الى أدناه . أما الجانب الاخر الذي لا تغمض عنه الجفون فمحاصرة للمساجد والماتم هنا ومضايقات للشعائر هنا ومنع لبناء مسجد هنا وتعطيل لمأتم او مشروع ديني هناك ، أما الازمات القانونية

البحرين

على شفا حفرة من ال

إلـــى مَـ

لا أسمنت من السعودية

«الخرسانة» تتوقف

□ أكد رجال أعمال بحرينيون أن المصانع البحرينية التي تعتمد على الأسمنت توقفت يوم أمس عن العمل، وأنه على جسر

وسط غياب الموقف الرسمي

«أزمة» الإسمنت والحديد تتفاعل

رئيس اللجنة نظام كمشكي: تم التوصل إلى بفضل اتصالات رئيس لغرفة لاسيما أنه بنـ منصب رئيس اتحاد الغرفة التجارية الخليجية. أنه رفض الكشف عن أي تفاصيل، مفضلاً أن تظهر باسم الغـ صحافي بعقده عصام فخرو، إدارة مجموعة ناس، سمير الأول أن قطاع البنا

وتجنب الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها السوق المحلية البحرينية جراء القرارات السعودية، مشيراً إلى بلورة عدد من الخطوات، وأشارت المصادر إلى أن بياناً رسمياً سيصدر باسم الغرفة وان أي حديث قبل ذلك يمكن المقاولون المجتمعون أنه في

يومية سياسية

Monday 9 June 2008. Issue No. 2103

GWRS 407: رقم التسجيل بمملكة البحرين

1.5 مليون متر ينتظر الدفان في كرباباد

4 منظمات محلية ودولية في مداخلتها بـ

الحكومة البحرينية في تشاورها مع الجمعيا

□ ذكرت أربع منظمات حقوقية هي «الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، الجمعية لحقوق الإنسان

على الصعيد الوطني مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة».

كما أشارت المنظمات الأر

الجمعيات الحقوقية الت

«التجمع الوطني» تنقل الصراع مع الوزارة إلى بيت العدل...

10 متضررين من توزيع البعثات يقاضون «التربية»

الوسط - علي العنبوات

□ أكد الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي فاضل عباس أمس (الأربعاء) استكمال الملف القضائي الخاص بالتجاوزات في إدارة البعثات بوزارة التربية والتعليم. وقال في تصريح لـ«الوسط»: «إن الجمعية تعتزم مع نهاية الأسبوع المقبل رفع 10 دعاوى قضائية ضد وزير التربية والتعليم ماجد النعيمي وإدارة البعثات بالوزارة»، لافتاً إلى أن «الملف القضائي لن يتوقف عند هذا الحد في ضوء التفاعل الشعبي ومن قبل أولياء أمور الطلاب المتضررين من توزيع البعثات».

فاضل عباس

وأشار عباس إلى عزم «التجمع» القيام مالياً بإعداد المزيد من الدعاوى القضائية ضد مسؤولين في وزارة التربية والتعليم، مشيراً إلى أن «الملف القضائي لن يتوقف عند هذا الحد في ضوء التفاعل الشعبي ومن قبل أولياء أمور الطلاب المتضررين من توزيع البعثات».

وقال عباس: «نطمئن أولياء الأمور الذين بادروا بالاتصال بالجمعية تعبيراً عن شدة خوفهم من حدوث تجاوزات واسعة في توزيع البعثات

حزيران الجاري.

تجاوزات في هذا العام، ولذا على استعداد كامل للتحرك الدعاوى القضائية لهم من دون مقابل. وتؤكد وقوفنا معهم».

وبدعا وزارة «التربية» إلى وقف ما وصفه بـ«مخالفة القانون

مجيد جعفر في غيبوبة إثر تعرضه لطلقة مفاطية

أكد وجود شهود على تعرضه لطلقة مفاطية

فيروز: مجيد جعفر يدخل في غيبوبة

أسماء الناجحين في الاعدادية على موقع الايام www.alayam.com

إثر أنباء عن اتهامهم بالتجسس.. سفير البحرين في السعودية:

لا صحة لتوجيه اتهامات للموقوفين الثمانية

كتب - راشد الغائب:

أكد سفير البحرين لدى السعودية محمد صالح الشيخ على بأنه لا صحة لما تنشر في بعض المواقع الالكترونية حول وضع المواطنين البحرينيين الثمانية الموقوفين بسجن الملز بالرياض، مشيرا الى إنهم جميعا يتمتعون بصحة جيدة.

وأضاف في تصريح لوكالة انباء البحرين أن السفارة البحرينية بالرياض

وفي الوقت الذي لم تحرك الحكومة ساكناً حتى الآن تجاه

العدد (72)

الحكومة تتفرج والجهات المعنية غائبة والقانون وحماة البيئة مكانك سر

سرقة ساحل الهملة في وضح النهار !

بدأت قبل أيام عملية سطو وسرقة على ساحل الهملة من قبل أحد المتنفذين

ولا زالت اعمال السطو مستمرة ، حيث قامت جرافات وشاحنات بأمر من المتنفذ بسرقة الرمال من ساحل الهملة الذي صودر سابقاً بشكل شبه كامل ولم تبقى منه إلا مساحة قليلة جداً هي التي تتعرض حالياً للسرقة .

وقد ضبطت عدسة الوفاق عمليات السرقة المنظمة التي تتم في أوقات الظهيرة فقط حيث خلو الساحل من الاهالي بشكل كامل وقد شوهدت الشاحنات تنقل الرمال من اجل بيعها وذلك من خلال صفقة يقوم بها المتنفذ بسرقة الرمال ويعمد الى رمي الانقاض والمخلفات مكانها في البحر.

ولم تمر أيام طويلة على التصريح الرسمي الذي وعد بفتح ساحل الهملة على امتداد ٢ كيلومتر حتى جاءت الكارثة التي يقودها أحد أفراد العوائل المعروفة .

...لد ... يا حكومة !

التي خلفها الدستور غير المتوافق عليه فلا حصر لها . وأما القضايا المصيرية التي تمثل جرحاً وطنياً كالتجنيس والتمييز والطائفية فهي مفتوحة على مصراعيها حتى مداواة تلك الجراح التي ستبقى تنزف من أمن واستقرار هذا الوطن لأنها تتعلق بالوجود . هذه هي عناوين الصحف بشكل عام رغم التحفظات والملاحقات التي تحسب لها الصحافة ألف حساب ، فهل هذا المظهر مشجع على الاستثمار ، هل يعطي انطباعاً بأن الوطن مستقر اجتماعياً وسياسياً وهل يمكن أن تسير البلد على هذه الشاكلة طويلاً !!

رجل لم يُسمع منه غير الخطاب الوحدوي الجامع

قاسم ... رجل الوحدة الإسلامية والوطنية

تساءل من تهجم على سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم (من يكون هذا الذي يمثل شعب البحرين أو شعب البحرين يمثله؟)، و لم يعي (المتطاول) أن من يمثل شعب البحرين يجب أن يتحلى بمستوى عال من النفس الوحدودي الوطني والإسلامي، ضارباً بالخطاب الطائفي عرض الحائط، و يجب أن يعمل للبحرين كل البحرين بمختلف طوائفها، وكل ذلك لا يتوفر في (المتطاول) ، وشتان بين رجلٌ خطاباته تحث على الوحدة بين الطوائف الإسلامية ، وشخص خطاباته تحث على الطائفية البغيضة والشتم في إحدى الطوائف الإسلامية، ويشكك في ولائها لوطنها ، ويصف منتسبيها بالمجوس والروافض.

<u>و مايلي بعض مما قاله سماحة الشيخ عيسى أحمد قاسم:</u>

تصطرع في النفس فكرتان: فكرة خير، وفكرة شر. ويقتتل في النفس شعوران: شعور بالخير وللخير، وشعور بالشر وللشر. وينقسم المنزل رأيين، وتنقسم القرية رأيين، وينقسم المجتمع رأيين، وينقسم العالم رأيين: رأي هو من رأي الحسين عليه السلام، ورأي هو من رأي يزيد، فإما أن أقول لبيك يايزيد، وإما ان اقول لبيك يا حسين، فاختاروا...

ربما كان في قلبي – والعياذ بالله – نصيب ليزيد، وفي قلبي نصيب للحسين عليه السلام، وإما أن يكون موقفي مع النصيب الذي ليزيد في قلبي، أو أن يكون موقفي للنصيب الذي للحسين عليه السلام، فمن تريدني أن أكون، سأبقى دائما – إن شاء الله – مع الحسين.

أيها الأخوة... لو قامت معركة كربلاء من جديد، طرف فيها الحسين عليه السلام بشخصه، والطرف الآخر يزيد بشخصه، فمن سيقف مع الحسين عليه السلام، ومن سيقف مع يزيد؟

الذين أسرتهم الدنيا، طلاب الهوى، الباحثون عن الجاه من أين أتى، الباحثون عن السلطان، على أي طريق، وبأي ثمن، سمّهم شيعة، سمّهم سنة، سمّهم ما شئت، فإنهم سيكونون مع يزيد.

أما الباحثون عن الحقيقة، الباحثون عن الدين، العاشقون لله، سمّهم شيعة، سمّهم سنة، سمهم أيّاً شئت فإنهم مع الحسين عليه السلام..

معسكر الحسين عليه السلام ليس هو الشيعة بالإسم، أنا على يقين بأن في معسكر الحسين عليه السلام، في معسكر المهدي عليه السلام نصرانيٌّ يبحث عن الحقيقة، يهوديٌّ يبحث عن الحقيقة، ناصبيٌّ مخطئٌ فكرا. زهير بن القين كان عثماني الهوى قريباً إلى الأمويين لا يحتمل حتى الاجتماع مع الحسين عليه السلام، إلا أنّ موقفه عند البصيرة كان مع الحسين عليه السلام.

المسألة مسألة دنيا وآخرة، هوى ودين، فمن كان من الأخوة السنة يتمسك بالدين حقا فهو بالقطع من معسكر الحسين عليه السلام، ومن كان من الشيعة بالإسم يتمسّك بالهوى فإنما هو مع يزيد بلا أدنى إشكال.

هناك تفجير جاهلي شهدته سامراء هذا اليوم، إنه ليس تفجيراً لقبّة من ذهب، بقدر ما هو تفجيرٌ لقبّة تظلّل المسلمين كل المسلمين، قبة من إيمان، قبة من هدى، قبة من تقى، قبة نداء إلهي أن توحّدوا أيها المسلمون على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله، أن توحّدوا يا أيها المسلمون في وجه الغطرسة الأمريكية، في وجه الغزو الأمريكي، في وجه الثقافة الأمريكية، بكل مؤسساتها، بكل ذيولها، بكل نداءاتها..

إنها قبة إلهية في الأرض لتشيع الهدى، لتشيع الإيمان، لتعطي النور، لتهدي السالكين إلى الله، إلى الطريق القويم..

إننا لا نبكي ذهبا، إننا لا نبكي حجرا، إننا لا نبكي إلا القيم، لا نبكي إلا لهذه الأمة التي وقعت في الحضيض حتى صارت تغتال هويتها، وهويتها الكاملة التامة الناضجة، والله العظيم لن تجدها كما هي أتمُّ وأكمل وأصفى وأنقى وأصدق كما هي في أهل البيت عليهم السلام..

<u>مركز المعارض ليلة الخميس ٢٣ محرم ١٤٢٧هـ</u>

لست هنا محلِّلاً سياسيا، ولا ناقدا، وإنما أنا أضع أمامك صورة من صور التدهور في الوضع العام الإسلامي، وما آل إليه تمزق الأمة، وأن المسلم يقاتل أخاه المسلم تحت راية أمريكا.

فنحن نحتاج إلى الوحدة، نحتاج إلى نداء الوحدة، نحتاج إلى شعار الوحدة الصادق، نحتاج إلى عمل جاد دؤوب على طريق الوحدة.

ما هو متعلّق الوحدة كما تظن؟ أن نتحول شيعة كلنا، أن نتحول سنة كلنا؟! مطلب ليس دونه خرط القتاد كما يعبّر الفقهاء، وإنما دونه حصد الرقاب.

لا يمكن بأي حال من الأحوال، وتحت أي ضغط أن يتحول العالم الإسلامي كله إلى شيعة، أو أن يتحول إلى سنة. وإذا أردنا الوحدة على مستوى تفصايل العقيدة فإن الصحابة كما سبق لم يكونوا على رأي واحد في هذا الأمر، وإذا أردنا وحدة إسلامية على مستوى الفروع الفقهية فالصحابة إذاً لا يشكلون أمة واحدة، والمذاهب السنية الأربعة لا تشكل أمة واحدة، والمذهب الشيعي نفسه في اجتهاداته المختلفة لا يشكّل أمة واحدة.

إما أن نقبل بأننا كنا ونحن في أحضان الإسلام بعد حياة الرسول صلى الله عليه وآله أمماً، وبقينا أمماً، وسنبقى أمماً، وذلك للاختلاف الفقهي، وفي بعض تفاصيل العقيدة، وفي دقة الرؤية التوحيدية وعدم دقتها، وأن علينا أن يحصد أحدنا الطرف الآخر إلى آخر واحد، وأمَّا بأن نقول بأن كل هذه الاختلافات لم تعدد الأمة في ماضيها، ولا تعدِّدها في حاضرها ومستقبلها، والأمر كذلك.

إننا أمة واحدة عقيدة وفقهاً، والاختلاف في بعض دقائق العقيدة، والفروع الفقهية لا يقسمنا إلى أمتين أو أمم.

الموحدون الشيعة ليسوا على فهم واحد للتوحيد، والموحدون السنة ليسوا على فهم واحد للتوحيد، فإذا كان التفاوت في دقة الفهم لقضية التوحيد مقسّماً إلى أمم فنحن لسنا أمتين فقط، وإنما أمم متكثرة.

وقد سبق أن النبي صلى الله عليه وآله مسلم وهو على توحيده أكمل توحيد، وأن الأعرابي الذي آمن بالأمس أو اليوم مسلم وهو على ما هو عليه من توحيد ضبابي غائم، وذلك من ناحية الحقوق العامة الدنيوية للمسلم على أخيه المسلم.

وإذا كانت العقيدة لا يمكن أن نتوحد عليها بمالها من دقة بالغة، فهناك قضايا كثيرة جداً يمكن أن نتوحد عليها، ويجب أن نتوحد عليها.

الحفاظ على الأمن الوطني لكل بلد من بلدان الإسلام، قضية تهم الجميع، وفقدها يضر بالجميع، ولا أمر يقتضي الاختلاف في الحفاظ على هذه القضية. إقامة العدل في أرض الإسلام، والأخذ بالمساواة في الحقوق والواجبات، المساواة بمعناها الدقيق، وليس بمعناها السطحي الساذج، إقامة العدل في أرض الإسلام، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مواجهة الظلم والفوضى من أي مصدر كان من حاكم أو محكوم، من سني أو شيعي. هذا كله يمكن أن نتوحد عليه.

حماية الدين والأمة من الأجنبي، أمر يهم الجميع، وغيابه يضر بالجميع، ولا عائق إذا أنصفنا يعيق عن الأخذ بالوحدة في هذا المجال.

التقدم بمستوى الأمة وأوطانها، وحلُّ مشكلات الجهل والفقر والمرض إلى آخر المشكلات، وهي مشكلات تضايق الجميع، وتضرُّ بالجميع، من مسؤولية الجميع، والتوحد عليها لا يقف أمامه عائق.

تبليغ الإسلام في خطوطه العامة، وكذلك أن تبلّغ

الإسلام كما تفهم، وأُبلِّغ الإسلام كما أفهم، تبليغي وتبليغك يخدمان الإسلام العام، ويُقلِّلان من موجات الكفر وامتداداتها في البلاد الإسلامية على الأقل.

نقطة أخرى ومحور آخر الوحدة الوطنية ووحدة الأمة.

هل العلاقة بين الوحدة الوطنية ووحدة الأمة علاقة انسجام، أو علاقة تهافت وتعارض؟

هل حفاظي على أمن البحرين فيه تهافت مع حفاظي على أمن الأمة، اعتزازي بالبحرين فيه تهافت مع اعتزازي بالأمة؟ ولائي للبحرين بالمعنى الذي يرضاه الله يتهافت مع ولائي للأمة؟ أم أن العلاقة بين كل ذلك هي علاقة توافق وانسجام؟

حين نأخذ الولاء، والمصلحة، والنصرة إلى آخر هذه الأمور بالمعنى الإسلامي فلا تهافت، وحين نأخذها بالمعنى الجاهلي فالمسألة تؤول إلى التهافت. ونحن مسلمون، وعلينا أن نأخذ الأمور بمالها من معنى في الإسلام.

قوة الأمة في وطنها الكبير من قوة الأمة في أوطانها الصغيرة كما أن مصر ملك الإسلام فالبحرين ملك الإسلام، وكما أن تركيا ملك الإسلام فعمان مثلاً ملك الإسلام، وعزة الأمة مترابطة، وانتصارها مترابط، والعكس مترابط، فكلما عزّ وطن من هذه الأوطان، وكلما نهض وطن من هذه الأوطان، كلما حقق نصراً كلما كان ذلك يصب في صالح الوطن الكبير، والعكس بالعكس.

نقطة أخرى في هذا المجال وهي التعددية على مستوى الإسلاميين والآخر في الوطن الواحد من بلاد الإسلام، وعلى مستوى الأمة، وعلاقة ذلك بالوحدة والفرقة.

في البحرين توجد قوى إسلامية، وتوجد قوى غير إسلامية، يوجد مسلمون ويوجد نصارى ويهود، فكيف تكون الوحدة الوطنية في ظل الإسلام؟

صدر الإسلام لا يضيق بخير على الإطلاق، إذا كانت الوحدة على شر فالمسلم لا يدخل فيها طرفا سواء كان الطرف الآخر مسلما أو غير مسلم، وإذا كانت الوحدة على هدى وخير وفيها صلاح الإنسان، وكل صلاح للإنسان فيه رضا الله عز وجل، فهذه الوحدة يبادر إليها المسلم سواء كان الطرف الآخر مسلما أو غير مسلم.

إقامة الحق والعدل في الأرض، العدل في الحقوق والواجبات، مناهضة الانحراف الخلقي، والانحطاط الإنساني يدخل فيه المسلم أيّاً كان الطرف الآخر. فنحن من منطلق الإسلام مستعدون دائما للوحدة حتى مع غير المسلم فيما هو خير، فيما هو صلاح لأن في ذلك مرضاة الله تبارك وتعالى.

خطبة الجمعة (٢٦٩) ٦ محرم الحرام ١٤٢٨هـ

إننا مع العدل في كل مكان، ولسنا وكلاء دفاع للجمهورية الإسلامية ولا لغيرها، والجمهورية الإسلامية قادرة على أن تدافع عن نفسها، ولو ظُلم سنيّ في أرض من أرض الله لا يصحح ذلك أن يُظلم أخوه الشيعي في أرض أخرى، ولو ظُلم شيعي في أرض من أرض الله فلا يصحح ذلك أن يُظلم أخوه السني في أرض أخرى. نحن مع العدل والإنصاف في كل مكان، وهكذا يقول مذهبنا، ولا يتيح لنا الفرصة أبدا في أن نوافق على الظلم أو أن نُقصّر في دفعه ما استطعنا.

المحرّك الفردي قد يكون حقدا أعمى، قد يكون استئكالاً، قد يكون عقدا مختلفة، وأمورا أخرى، وهذا كله لا يهمنا، وليس هو محل البحث.

لكن الحجم حجم ظاهرة، ولا بد أن تكون الظاهرة وراءها جهة، ولا ندري أن الهدف سياسي داخلي، والتفريق الطائفي له مقتضياته السياسية أحياناً، وإذا قلت أنه هدف سياسي خارجي فإن له مقتضياته الواقعية القائمة في الساحة الإسلامية عامة.

وتريد القوى الأجنبية أن لا تُبقي يد مسلم بيد مسلم، وأن تزرع الضغينة والحقد في قلب كل مسلم على كل مسلم، ولن يفرغ أعداء الأمة من دورهم التخريبي إذا فرّقوا بين الشيعة والسنة. إنهم سيفرّقون بين الشيعة والشيعة، وبين السنة والسنة، وهناك منافذ للتفريق بين الشيعة والشيعة، ومنافذ للتفريق بين السنة والسنة.

على كل حال، المستهدف والخاسر ليس الشيعة وحدهم وإنما الشعب، الأمة، الإسلام. هذه العملية التخريبية التدميرية وإشعال نار الطائفية لا يستهدف الشيعة وحدهم أو السنة وحدهم، الكل مستهدف، والخاسر في الواقع العملي كل الأطراف.

أيها المسلمون، سنّة وشيعة، قفوا صفا واحدا في وجه أي قلم، أي لسان يُوقد نار الفتنة، شيعيّاً كان صاحب القلم واللسان أو سنّياً قبل أن تحترق الأوطان وقبل أن تحلّ الكارثة.

خطبة الجمعة ١٤ ربيع الثاني ١٤٢٧هـ

هناك أسباباً موضوعية تُحتّم على هذه الأمة أن تجتمع كلمتها ولو بالمقدار الذي يحافظ على مصالحها في الدنيا، ولايجعلها نهباً للأمم الأخرى.

أ- الحاضر والمصير المشترك بخيره وشرّه: أراد السنة والشيعة هذا أو لم يريدوه فإن حاضرهم ومصيرهم واحد من ناحية مايطرأ على هذه الأمة من خير وشر. إن تكن فتنة فهي فتنة للجميع، وإن يكن وئام فهو مريح للجميع، وفرصة نموّ وتكامل للجميع. إن يكن خير فسيعم، وإن يكن شرّ فقهرا سيعم.

مثل هذا النظر الموضوعي لابد أن يوحي بشعور الوحدة، ولابد أن يدفع في اتجاه الوحدة لو كنا على وعي.

ب- توحد الجبهة المعارضة: أعداء هذه الأمة من خارجها لايستهدفون الشيعة دون السنة، ولا السنة دون الشيعة، وكلما كانت جبهة معادية واحدة كلما كان من شأنها أن توحّد المستهدف، والمستهدف هو الأمة بكاملها ومن عدو شرس، وعدو قادر، وعدو خبيث فكيف لاتتوحد هذه الأمة في ظل هذه المعادلة المهلكة؟!

ج- أنت لماذا تحاربني؟ لتقضي علي؟ أنا لماذا أحاربك؟ لأقضي عليك؟ ايئس من أن تقضي علي، ولأكن يائسا أنا أيضا من أن أكون قادرا على القضاء عليك. هذا اليأس المشترك من القضاء على المقابل لابدّ أن يزهد في المقاتلة. لو نسينا كل مقومات وحدتنا، ونسينا ما يوجبه علينا ديننا، وتحوّلنا كلنا إلى أشرار فلنحسب حسابنا بأنك لست قادرا على أن تقضي علي ، ولست قادرا على أن أقضي عليك ، وقد بلغ الكل من التجذّر والقوة والقدرة على الإضرار بالآخر بدرجة كافية.

من شأن هذا الواقع أن يدفع الجميع إلى التراضي، إلى التصالح، إلى الوحدة بالمقدار الضروري على الأقل.

د- ألسنا نجمع بحسب مذاهبنا - إلا أن يكون هناك مذهب لايعرف القرآن ولا يعرف السنة – على صيانة دم المسلم وعرضه وماله، ويكفي في ذلك أن ينطق الشخص بالشهادتين من دون أن يظهر منه ما ينقض إسلامه!!

٥. إلى متى ولماذا الجدار السميك العازل؟

أ- أما لماذا فلفهم سيء من بعض كل مذهب لمذهبهم. هناك سنّة لايعرفون مقتضى مذهبهم، وهناك شيعة لايعرفون مقتضى مذهبهم، هؤلاء لايعرفون حرص مذهبهم على وحدة المسلمين، وأولئك لايعرفون حرص مذهبهم على وحدة المسلمين.

ب- يُضاف إلى ذلك التربية المتعصبة: من عالم جاهل، ومن عجوز على سذاجة، ومن فئات ضالّة.

ج- المصالح المرتبطة بالإثارات المذهبية: لزعيم شعبي، أو لعالم أو لغيرهما.

د- ضعف الفهم السياسي: وإننا لانعرف ماذا يريد بنا عدوّنا، وماذا يكيد لنا عدوّنا.

ه- المواقف السياسية غير العادلة لبعض الحكومات التي تكون شعوبها من أكثر من مذهب. هذه المواقف السياسية غير العادلة تستثير المظلوم على المدلّل. إذا كان أتباع مذهب يدلّلون، وأتباع مذهب آخر يُظلمون فهذا الواقع بنفسه يستثير أهل مذهب على مذهب وإن كان ليس لهم شأن في ذلك.

و- سياسة التحريض التي قد تحتاجها بعض الحكومات، التحريض الإعلامي والتحريض المكشوف وغير المكشوف و التخويف، والترعيب.

ز- كون الأمة محكومة لأعدائها الأجانب مما يسهل عليهم إحداث الفرقة وتحذيرها.

ح- عدم أخذ الوحدويين الأمر على محمل الجد إلى الحد المطلوب.

ط- التمزق السياسي الرسمي للأمة المؤدي إلى تمزق اقتصادي، واجتماعي، وسياسي في الشعوب.

هناك تمزّقات مذهبية وتمزّقات قومية فعلية، والتمزق المذهبي غير أصل المذهبية، والتمزق القومي غير أصل القومية. هناك تمزّقات مذهبية، وتمزقات اجتماعية، وتمزقات قومية مبعثها التعددية السياسية في الدول.

٦. المسؤولية الأشد تقع على عاتق العلماء المعتدلين، والتصحيح يجب أن يبدأ منهم.

٧. تقدم بعض اقتراحات خفيفة في هذا الشأن منها: زيارات العلماء لبعضهم البعض، وكذلك الرموز السياسية من مختلف الطوائف – ندوات ومواسم ثقافية – مؤسسات اجتماعية وثقافية ومالية مشتركة – ونداءات موحدة.

٨. إذا لم نستطع أن نوحد صفوفنا ونكون أمة واحدة لا أقل من أدب الخطاب والكف عن لغة الشتم، وإيقاف نزيف الدم، وتعايش سلمي.

والمواجهة السريعة للحالة المتدهورة كما تقدم في أسبوع سابق تتطلب إنكار أهل كل مذهب على أهل مذهبهم منكرَهم وبشاعاتهم، وفتاوى محرِّمة بحق الإرهاب تخرج من أهل كل مذهب لتخاطب أهل مذهبهم.

هناك فتاوى صدرت في الحالة السعودية، فلماذا لاتصدر فتاوى في الحالة الباكستانية؟ وفي الحالة الأفغانية؟ وفي الحالة العراقية؟

علماء السعودية حينما أفتوا – وجزاهم الله خيرا – بتحريم الإرهاب لماذا تأخروا في فتاواهم إلى أن يصل الإرهاب إلى السعودية؟ ألم يكن إرهاب في باكستان؟ سواء من الشيعة أو السنة، أولم يكن إرهاب في أفغانستان؟ ينبغي للعلماء من كلا المذهبين أن تصدر منهم الفتاوى الجريئة المحرّمة للإرهاب المذهبي.

خطبة الجمعة ٢٠ ربيع الأول ١٤٢٦هـ

أكد على الوحدة وضرورة إيجاد دستور عقدي

المطالبة بالحقوق وبالعدل والإنصاف واجب شرعي لا يمكن التخلي عنه

أكد سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم على أن دستوراً مختلفاً عليه في أول يوم ولد فيه لا يمكن أن يمثّل المرجعية القادرة على الحل، و «لابد من دستور عادل أو متوافق عليه بين الحكومة والشعب، والحل الصحيح الكامل إنما هو دائماً في العدل»،وأن الأمن الحقيقي والدائم ليس في السكوت عن المطالبة بالحقوق، وليس في قمع هذه المطالبة،مشدداً على وطنية الجماهير «لأنّها غير قابلة للتشكيك بأي مقياس من المقاييس حتى تحتاج إلى التأكيد» وموضحاً أن والمواطنة والوطنية لا تعني الموافقة على السياسة السقيمة على حدّ الموافقة على السياسة الصحيحة،وتساءل: ماذا تتوقع الحكومة من الناس إذا فرّغت النيابي من أي صلاحية فيها منفعة للشعب وحطّمت بذلك كل الآمال؟، «فلماذا تسقط الحكومة القيمة العمليةً لأسلوب الكلمة الناصحة والمطالبة بالحوار فتؤزم الوضع؟!لماذا اعتماد اسلوب القمع والغطرسة والفوقية المادية والزهد في أسلوب الحوار وردّ الدعوة إليه؟! ماذا يريد النّاس؟ لا حديث لأحد عن مقاومة النظام في نفسه. كل الحديث عن المطالبة بحقوق المواطنة»،وأعتبر أن قرار وزارة العدل بالهيمنة على مسألة إنشاء المسلمين لمساجدهم والتحكم فيها، وسحب صلاحية الترخيص في هذا لا مجال من الأوقاف هو عدوان سافر من السياسة على الدين،محيياً العلماء والجماهير. كما جدد سماحته الدعوة للوحدة ونبذ الطائفية وسط هتافات « لا شيعية لا سنية كلنا أمة إسلامية » و« وحدة وحدة إسلامية» التي تفاعل معها، مؤكداً على أن «المطالبة بالحقوق الثابتة في دين ا لله ، وبالعدل والإنصاف الذي لابد منه، واجب شرعي لا يمكن التخلي عنه، وقد اختار العلماء وإياكم وليس للعلماء خيار منفصل عن خياركم، أن تكون مطالبتنا سلمية، وجادة في الوقت نفسه، ملتفتين إلى الحفاظ على الأخوّة الإسلامية وهي هدف من الأهداف الإسلامية الكبرى التي لا يمكن التفريط بها» معلناً سماحته «وأقولها صادقاً أن لو كان التمييز موجهاً بالدرجة الأولى للإخوة السنة بدل الشيعة لكان لساني أطول وأنطق وأصرح في إنكار هذا المنكر، والاحتجاج عليه بالصورة التي لا أمارسها الآن لخوفي من توهم بعض الأخوة السنة أن الكلام عن التمييز ضد الشيعة يراد منه إنقاص حظّ السنة أو أنه نقض لمصلحتهم» جاء ذلك في خطبة الجمعة الأسبوع الماضي التي جاء في نصها:

المواطنة...

لا اريد ان أؤكد على وطنية جماهيرنا لانها غير قابلة للتشكيك بأي مقياس من المقاييس حتى تحتاج إلى التأكيد. والمواطنة والوطنية لا تعني الموافقة على السياسة السقيمة على حدّ الموافقة على السياسة الصحيحة، ولا تعني السكوت على الظلم والموالاة لأي مشروع وإن كان فيه هلاك الوطن والمواطنين، كما في حالة المخطط الذي تحدث عنه تقرير البندر. السكوت على غبن الحقوق، والإيغال في الظلم، والتهميش والإقصاء إنما هو على خلاف المواطنة الصالحة والإخلاص للوطن. إن المواطن الصالح هو من يطلب الخير لشعبه وأرضه، ولا خير إلا في العدل الذي به حياة الأرض ومن عليها وما عليها. فالمطالبة بالعدل والإنصاف من صميم المواطنة الصالحة، ومقوّم رئيس للمواطن الصالح، فلا تجد مواطناً صالحاً يسكت على الظلم وهو قادر على إنكاره. والجماهير إنما تهفو للعدالة، وإذا طالبت فإنما تطالب بها. و ا لمو ا طن ا لصا لح من لا يخون شعبه في فلس واحد، ولا يزرع الفتنة في أهل وطنه، ولا يبيع شبراً من أرض الوطن على أجنبي، ولا يمكّن له فيها بأي عنوان من العناوين بما يضر بالوطن بأي ثمن من الأثمان. والجماهير بريئة من كل هذا. والمواطن الصالح هو من يقف مع استقلال وطنه، ومع أي انفراجة في الوضع السياسي العام تبشّر بشيء من مد الجسور وإعادة الثقة، وتحمل بارقة أمل في الاستقرار العادل، والاعتراف بالحقوق، واحترام الكرامة برغم ما يعانيه من ظلم واستهداف وإقصاء في وطنه. والتجارب تشهد بأن جماهيرنا هي كذلك.

الوضع الأمني...

يعاني الوضع الأمني من حالة قلق ليست في صالح الجميع، لكن الوضع الأمني القلق من مسؤولية من؟ من مسؤولية غياب دستور عادل أو متوافق عليه على الأقل، أم من مسؤولية المطالبِ بهذا الدستور؟ من مسؤولية ممارسة التمييز الفاحش والعقوبات الجماعية ومشكلات المعيشة والإسكان والتجنيس والتآمر على الشعب ومواجهة المطالب الشعبية بالهجمات الشرسة على المناطق الآمنة والعقوبات الجماعية، ومسلسل التوقيفات والمحاكمات والعقوبات المشددة، أم من مسؤولية من يبحث عن حل لمشكلات الوطن ولا يطالب إلا بالتفاهم والحوار السالك إلى الحلول الجذرية الصادقة؟! وكم طالبنا، وكم نصحنا بذلك.هناك ملفات دائمة مؤرّقة كلّ ما فيها يهدد بتدهور الأوضاع، وبدل أن يخفف من شديد وطئتها تضاف إليها يوميا مشكلة؛ يوماً تقتطع مساحات شاسعة من النسبة الضئيلة المتبقية من أرض الوطن لصالح الشعب، ويوماً تُخرّب المصائد، وآخر تسدّ المنافذ على البحر، ومرة يراد مصادرة مساجد، وتخنق حركة دور العبادة والشعائر. وهناك صحف لا تكف عن الشتم والسب والتخوين والتكفير والتهديد.

المواطنة والوطنية لا تعنى الموافقة على السياسة السقيمة على حد الموافقة على السياسة الصحيحة، ولا تعنى السكوت على الظلم والموالاة لأي مشروع وإن كان فيه هلاك الوطن والمواطنين، كما في حالة المخطط الذي تحدث عنه تقرير البندر...

شارك الناس برغم كل الملاحظات السلبية على المشاركة في التجربة النيابية والتي كنا نعرفها جيداً، وقلنا لعلنا نفتح بذلك نافذة على الحل لو تفهمت الحكومة واجبها في إنجاح تجربة المجلس ...واصرت الحكومة على أبقاء النوافذ كلها مغلقة... و وأد وإدانة من خلال قوى الموالاة لمطالب الشعب. ماذا تتوقع الحكومة من الناس إذا فرغت النيابي من أي صلاحية فيها منفعة للشعب...

الأمن الحقيقي والدائم ليس في السكوت عن المطالبة بالحقوق، وليس في قمع هذه المطالبة، وإنما الأمن الصادق في الاعتراف بالحقوق وتوفيرها ورعايتها. وإذا نبهنا على هذه الحقائق اعتُبر ذلك تحريضاً على العنف، وكأننا نكشف مغطى أو نتحدث عن بعيد، أو كأن الناس لا سمع لهم ولا بصر ولا تفكير، حتى يخفى عليهم الظاهر، ويغيب عنهم المكشوف. إننا لانقول الكلمة الصادقة للتحريض، إنما نقولها تنبيها على الخطأ، ولأن تكون في الأمور في نصابها الصحيح. وأين بداية المشكلة؟ وأين بداية الحل؟دستور مختلف عليه في أول يوم ولد فيه لا يمكن أن يمثّل المرجعية القادرة على الحل، لابد من دستور عادل أو متوافق عليه بين الحكومة والشعب، والحل الصحيح الكامل إنما هو دائماً في العدل.

موقف الناس وموقف الحكومة...

شارك الناس برغم كل الملاحظات السلبية على المشاركة

و أقولها صادقاً أن لو كان التمييز موجهاً بالدرجة الأولى للإخوة السنة بدل الشيعة لكان لساني أطول وأنطق وأصرح في إنكار هذا المنكر، والإحتجاج عليه بالصورة التي لا أمارسها الآن...

في التجربة النيابية والتي كنا نعرفها جيداً، وقلنا لعلنا نفتح بذلك نافذة على الحل لو تفهّمت الحكومة واجبها في إنجاح تجربة المجلس وهي تمسك بالقرار فيه. وأصرت الحكومة على إبقاء النوافذ كلها مغلقة، وحوّلت المجلس إلى أداة تنفيذ لمآربها، ووأد وإدانة من خلال قوى الموالاة لمطالب الشعب. ماذا تتوقع الحكومة من الناس إذا فرّغت النيابي من أي صلاحية فيها منفعة للشعب وحطّمت بذلك كل الآمال؟

هناك طرق وفروض...

طلب الحوار الجدي والمعالجة الهادئة عبر المنابر والندوات والمحاضرات واللقاءات. الاحتجاجات السلمية الخالية حتى من حرق إطار سيارة واعتراض حركة المرور. ومع صمم الآذان عن كل ذلك والرمي به في سلة المهملات ماذا يتوقع؟ أن تحرق أُطر السيارات فتتعطل حركة المرور بعض الوقت، وإذا أتى رد الفعل القاسي تصاعد الفعل، وكلما حصل تصاعد في الفعل، حصل تصاعد في رد الفعل ونصير إلى وضع أمني مقلق بصورة حقيقية. فلماذا تسقط الحكومة القيمة العمليةً لأسلوب الكلمة الناصحة والمطالبة بالحوار فتؤزم الوضع؟! لماذا اعتماد أسلوب القمع والغطرسة والفوقية المادية والزهد في أسلوب الحوار وردّ الدعوة إليه؟!

<u>ماذا يريد النّاس؟</u>

لا حديث لأحد عن مقاومة النظام في نفسه. كل الحديث عن المطالبة بحقوق المواطنة، وأن يُعامل المواطن على أساس ما يفرضه دستور عادل أو متوافق عليه من حقوق وواجبات على نحو المساواة.

<u>وماذا يريد منا الحاكمون؟</u>

أن نبارك ونمضي كل ما يصدر بحقنا نحن المواطنين من اضطهاد وظلم في ديننا ودنيانا، وأن نتحول إلى سائمة وأخس من سائمة لأن السائمة يهمها علفها. وما يراد لنا أن لا نحتجّ حتى على أزمة صراخ البطن وعري الظهر. وهل هذا ممكن في حق أي شعب فضلاً عن شعب ربّاه الإسلام وأدّبه وأعزه القرآن؟

يريدوننا طائفيين...

يجرنا الحكم بصحافته وإعلامه وتصرفاته وتصريحات من تصريحات رسميين كبار فيه إلى الطائفية جرّاً.. والطائفية نفق مظلم إذا دخله شعب لم يكد يخرج منه أو يفتح عينيه على النور، والدخول فيه تنكّرٌ للضرورة الإسلامية، وللعقل ولحق الوطن والأخوة الدينية.

وإننا لنأبى أن ندخل في هذا النفق، وأن نستجيب للوقوع في هذا الشرك الخبيث. لن نكون طائفيين، لن نكون إلا وحدويين صادقين مهما كانت المحاولات.

ونحن نبرئ الأخوة السنة على مستوى الشعب من الاشتراك في إثم التمييز، ونرى أن ما يصلهم من حقهم في جو التمييز هو أقل بكثير مما لهم ولإخوتهم في الوطن من حق وما يمكن أن يصل إلى الجميع في جو العدل والمساواة والإنصاف، وأن المستأثر بالفرص الكبيرة هم قلة من النّاس قد يدخل فيهم الشيعي أو السني ممن تأهل تماماً للتآمر على مصلحة الشعب.

وأقولها صادقاً أن لو كان التمييز موجهاً بالدرجة الأولى للإخوة السنة بدل الشيعة لكان لساني أطول وأنطق وأصرح في إنكار هذا المنكر، والاحتجاج عليه بالصورة التي لا أمارسها الآن لخوفي من توهم بعض الأخوة السنة أن الكلام عن التمييز ضد الشيعة يراد منه إنقاص حظ السنة او انه نقض لمصلحتهم. وأقولها مخلصا للشيعة والسنة كونوا أذكى وأوعى وأخلص من أن تستجيبوا لمحاولات إدخالكم في النفق الطائفي المظلم والتغذّي على جيفة الطائفية وإشعال فتنتها. وإنه لفاقد لدينه من استطاع أن يدرأ عن المسلمين في أي مكان هذه الفتنة فلم يفعل، أما من سعى لإيقاد نارها فهو عدوّ لله ورسوله والمسلمين شيعيّاً كان أو سنيّاً وأيّاً كان.

الفساد والوضع الأمني...

الفساد كلّه سياسيّاً، اقتصادياً، إداريّاً، خلقيّاً، دينيّاً كان أو غيره يجامعه ويلازمه فساد الوضع الأمني، ويخلق مواجهة دائمة بين قوة الحكومة والرأي العام، ولا يتوقف معه مسلسل الأزمات الأمنية حتى نصل إلى حد الكارثة، ونقع فيها. أتكلم عن وطن بكامله.

فالتفكير في إصلاح الوضع الأمني مرتبط في الحق بالتفكير في إصلاح الوضع السياسي وغيره. ولا يمكن أن نتوفر على وضع أمني مستقر من غير أن تكون هناك أرضية صالحة لهذا وهو وضع سياسي مستقر. لكنك إذا قلت هذه الحقيقة التي تفرض نفسها على كل الساحات في العالم قيل لك هذا لون من التحريض للشارع. ماذا نقول؟!

وهي حقيقة لابد أن تقال قبل أن يغرق الوطن كلّه في فتنة عمياء واسعة مقيمة، ويخسر الوطن حاضره ومستقبله.

أيتها الجماهير المباركة الكريمة المصغية لكلمة دينها، المقتدية بعلمائها، الحريصة على خير أمتها وشعبها ووطنها.. إن المطالبة بالحقوق الثابتة في دين الله، وبالعدل والإنصاف الذي لابد منه، واجب شرعي لا يمكن التخلي عنه، وقد اختار العلماء وإياكم وليس للعلماء خيار منفصل عن خياركم، أن تكون مطالبتنا سلمية، وجادة في الوقت نفسه، ملتفتين إلى الحفاظ على الأخوّة الإسلامية وهي هدف من الأهداف الإسلامية الكبرى التي لا يمكن التفريط بها، أو إهمالها، مستهدفين صلاح هذا الوطن ومواطنيه بالإشادة – وليس بالتخريب، وليس بالإسقاط – والإنماء والإبقاء، بعيدين عن إرادة السوء والحكم وروح الانتقام والغلبة بالباطل. إنما يريده العلماء وتريدونه هو أن يعم هذا الوطن العدل وروح المساواة والإنصاف والأمن والإخاء والإيمان والخلق والمودة والرفعة والتقدم. ونؤكد جديداً أن البداية السلمية لهذا الاتجاه الإيجابي هو دستور واضح عادل لتحتكم أيضا عندها الأطراف عند اختلاف المواقف.

أيتها الجماهير الكريمة كثيراً ما عبّرتم عن وعي لامع، وإرادة صلبة، وغيرة على الدين، واعتزاز بالكرامة، وإخلاص ووفاء لوطنكم، وموقف رشيد، وما هذا على المؤمنين بعزيز. وقد عبرتم عن كل ذلك في موقفكم القريب بكل كفاءة وبما فيه الكفاية، ولتتوقف الفعاليات الاحتجاجية المتعلقة بالحدث الأخير عند الحد الذي صارت إليه، وحتى لا يتوهم متوهم أننا منشدون إلى بعض الخصوصيات الشخصية أكثر من القضايا والأهداف في ذاتها. لابد أن نخرج من الإطار الضيّق الذي يفرض على الشارع فرضا في بعض الموارد إلى فضاء القضايا العامة والمطالبة بتصحيح الواقع المخزي. وأما عني فمع ما أعرفه عنكم من أن نظركم فيما بذلتموه من جهد ووقت وما أقدمتم عليه من مشقة إنما هو لله سبحانه وحده وليس لسواد عيني شخص معين لأن معبودنا جميعا هو الله الواحد الذي لا شريك له إلا أني ولارتباط خاص لي بهذا الحدث أجد أني محرجٌ جدا أمام سماحة العلماء الأجلاء وجميلهم الكبير، وأمام جميل هذا الشعب الكريم ووفائه وإخلاصه، وإني لأحكم على نفسي بحقّ بالعجز عن مقابلة هذا كلّه للسادة العلماء ولكم أحبائي الأعزاء بالشكر اللائق والتقدير المناسب. نعم لا أملك. وإني لأرفع كف الضراعة إلى الله عز وجل بأن يثبكم خير ثواب، ويجزل لكم العطاء، ويمن علينا جميعا بالعز والكرامة.

لتتوقف الفعاليات الإحتجاجية المتعلقة بالحدث الأخير عند الحد الذي صارت إليه، وحتى لا يتوهم متوهم أننا منشدون إلى بعض الخصوصيات الشخصية أكثر من القضايا والأهداف ذاتها...

بأيهما يأخذ المسلم؟

يقرأ المسلم في كتاب الله العزيز الحكيم: ﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِيَ أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيماً﴾. ويقرأ ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللّهُ إِلَيْكَ﴾.

ويقرأ ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللّهِ حُكْماً لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾. ويقرأ ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾.

وهو كفر في الظاهر ليس على حد الكفر المعروف المخرج عن الدين بصورة كلية. والآية الكريمة تتكرر مع تنوّع في التذييل فأولئك هم الظالمون، وفي موقع آخر ﴿فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾. فيعلم أي المسلم، من كل ذلك، ومن نصوص كثيرة أخرى، ومن واقع الإسلام أنه مأمور من ربه الجليل العظيم بأن يأخذ بحكمه في أي مساحة من مساحات الحياة، وأينما وجد.

ويسمع المسلم من جهة أخرى من حكومات كثيرة في عالمه الإسلامي بأن لا تدخل للدين في السياسة، والمسجد الذي يتحدث في السياسة لابد أن يعاقب. وهذا من الحكومات إما بنحو الإنكار لتدخل الإسلام في السياسة وهو معلوم البطلان من الإسلام بالضرورة على مستوى التشريع النظري، والتطبيق العملي معا، وإما بنحو الرد على الله ورسوله بعد التسليم بأن الإسلام له تدخل في السياسة وهو أمر فظيع منكر فاحش. فبأيهما يأخذ الإنسان المسلم؟ بما فهمه من كتاب ربه، أو بما تقوله هذه الحكومات؟ وهذه الحكومات التي تقول بأن لا تدخل للدين في السياسة، هل تلتزم بعدم تدخل السياسة في الدين؟ وهل تُبقي للدين مساحة من الحياة الخاصة على الأقل؟ لا، لا تبقي، فقد كانت مساحة ضيقة من حياة الفرد ومن علاقته بربه متروكة للدين مرحليّاً، ثم صارت السياسة تزحف في اتجاه هذه المساحة زحفاً سريعاً كاسحاً لطرد الدين منها، والرمي به خارج دائرة الحياة نهائيا. ومسؤولية إيقاف هذا الزحف هي مسؤولية أمة الإسلام بكاملها على مستوى شعوبها المؤمنة. وبانّ زحف السياسة وصل مسألة الزواج والطلاق والإرث والوصية وصلاة الجماعة والجمعة والمسجد والحسينية وأوقافهما، وسيصل – إذا تُرك الحبل على الغارب – إلى صلاة المفرد وغسله ووضوئه وكل شيء من مثل ذلك واشباهه.

وأقول إن قرار وزارة العدل بالهيمنة على مسألة إنشاء المسلمين لمساجدهم والتحكم فيها، وسحب صلاحية الترخيص في هذا لا مجال من الأوقاف هو عدوان سافر من السياسة على الدين، وعدوان سافر منها على المذهب. وقد قال العلماء بأنه لا صبر على السكوت على هذا القرار.

المشروع الفتنوي... يستهدف كل أبناء الوطن

الشعلة: ليس للطائفية أرضية على هذه الأرض الطيبة

أكد سماحة الشيخ عادل الشعلة أن الإساءة لسماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم هي إساءة مدروسة ومنظمة وقال«أني على يقين في أنّ حضور عشرات الآلاف من أبناء هذا الشعب بالأمس قد أفرح قلب صاحب العصر والزمان (ع) من جهة، وأبغض أعداء الدّين وأهله من جهة أخرى، وأستطيع أنْ أدّعي أيضًا أنّ المسيرة الشعبيّة على شارع البديع كانت مصداقًا من مصاديق نصرة الله لأوليائه... وهي رسالة واضحة للأعداء أيًّا كانوا سلطويين، أو غير سلطويين، محلّيين أو دوليين، وهي رسالة مفادها أنّ الشعب حاضر لنصرة قياداته ورموزه مهما كانت الظروف والأجواء». وقال سماحته «إنَّ الشعب بحضوره الكبير قد قال بأنّه ليس للطائفيّة أرضيّة على هذه الأرض الطّيبة، وما تلك سوى أصوات تكفيريّة دخيلة على ثقافة هذا البلد المحبّ لأهل البيت (ع) من سنّته وشيعته، ولهذا البلد الفخر في انتمائه وأتباعه لأهل البيت (ع)».

وأكد سماحته أن البعض ممن يزعجه تعميق الرمزية الدينية في وجدان الأمة وللتقليل من وقع حضور الشعب في الشارع السؤال الآتي – ما هي الحاجة لما يقرب من حضور مائة ألف إنسان لاستنكار شخص لا وزن له سوى كونه موقعيّة برلمانيّة هزيلة؟ ولم هذا التضخيم واستنفار المجتمع؟ لم تتحمّل الرموز وجماهيرها كلمات النقد؟ ، وقال «بغض النظر عن كون هذه الكلمات صيغة من صيغ هذا المشروع الفتنويّ الذي داب على التقليل من وعي هذا الشعب وإنجازاته وإفشال مشاريعه، وبغض عن كونه تبنّي للعمليّات التحريضيّة التفكيريّة بطريقة لا مباشرة، ويطالب الناس أنْ تسكت عن التحريض والاستفزاز والشحن الطائفيّ، فبغض النظر عن كلّ ذلك أودّ أنْ أقف عند هذا الطرح الذي يصب في مصب حركة الشخصيّة الفتنويّة التكفيريّة».

وأضاف سماحته قائلاً «إنَّ استحقار المؤمنين والاستخفاف بهم، وترك توقيرهم وتعظيمهم، من المحرّمات الكبيرة في الشريعة الإسلاميّة، بل من فعل ذلك كان بمثابة من هيّأ نفسه لمحاربة الله سبحانه، لأنّه تعرّض بالإساءة لحرمات الله، وهذا ما دلّت عليه النصوص الشريفة الكثيرة ... منها ما رُوي عن أبي جعفر (ع) أنّه لما أُسري بالنّبي (ص) قال: ﴿يا ربّ ما حال المؤمن عندك؟ قال: يا محمّد، مَن أهان لي وليًّا فقد بارزني بالمحاربة، وأنا أسرع شيء إلى نصرة أوليائي﴾، وإنّما سمّاه الله محاربًا لأنَّ المحاربة هي سلب الأموال والأنفس، فكأنَّ هذا المُهين لولي الله عزّ وجلّ يريد أنْ يسلب المؤمن – ما أنعم الله عليه– من كرامة وعزّة، ويريد أنْ يسقطه من المرتبة الرفيعة، والمكانة العالية التي يتمتّع بها، فإذا كانت الإساءة للمؤمن بهذه الموقعيّة عند الله، فكيف لو كان المؤمن عالمًا، ورعًا، قائدًا، محنّكًا؟!».

وأكد سماحته «إنَّ وقفة الشعب الأبي مع رمزه الرّباني سماحة (الشيخ عيسى أحمد قاسم)، ليست في حقيقة أمرًا استنكاريًّا على شخصيّة لا موقع لها من الإعراب الشعبيّ – وإنْ كانت مقدّرة عند أقطاب من رموز الحكم، بل هي وقفة استنكاريّة ضدّ المشروع الفتنويّ المتزايد في استهتاره، والممعن في إقصائه لهذا الشعب المظلوم، وأنا لست ممن يميلون إلى تحليل وجود خلاف بين أقطاب السلطة، فلست مقتنعًا بوجود خلاف في القضايا الإستراتيجية، والخلاف الموجود إنّما هو في حجم السيطرة على المكاسب، وعمّن حقّه أنْ يسرق هذا الساحل أو ذاك، ولذا فإذا توجّه إلينا خطر يمسّ بمصلحة الشعب وأمنه، فهو ليس من جهة معيّنة، ومَن يراجع المشروع الفتنويّ الذي

كشف عنه البندر يجد أنّ الفئة القائمة لها موقعيّة رسميّة متقدّمة، وهو ليس مشروع فصيل إسلاميّ، وأهل السنّة مستهدفون في هذا المشروع الطائفيّ أيضًا، فالتقرير ذكر أنّ هؤلاء سيعمدون للسيطرة على الصناديق السنيّة الخيريّة، حتى لا يسيطر فصيل من الفصائل الإسلاميّ، فهي جهة تُدير شؤون البلد، وهي تُوصي بتفعيل معهد البحرين للتنمية السياسيّة، وتُوصي بتفعيل المجلس الأعلى للمرأة، فالجهة القادرة على تفعيل هذه المؤسسات والسيطرة عليها ليست فئة هامشيّة في هذا البلد، ولقد قلتُ سابقًا – في أحد تحليلاتي السياسيّة –: إنّ من أهداف مخطّطات هذا المشروع الفتنويّ هي صناعة شارع سنّي يقف مع السّلطة، ويدافع عن ظلمها، ويُزيّف الحقائق عوضًا عنها؛ حتى لا تعيش في معزل عن الشّعب كلّ الشعب، وحتى لا تتحمّل مسؤوليّات قانونيّة لتبريراتها ودفاعاتها، وهذا الشارع يتكوّن من عناصر أمنيّة، وسلطويّة، وبندريّة، وقد نصّ هذا المشروع الفتنويّ نفسه على زيادة دور فاعل للعلماء في تحريك أبناء الطائفة السنيّة، ومن المعلوم أنّ التحريك الفاعل لن يكون تجاه السلطة وإنّما تجاه المعارضة، ولا يُعقل أنْ يتحرّك العلماء تجاه المعارضة، لأنّه سيجعلهم في خانة السلطة، ولذا فليس هناك سلاح أنفع من سلاح إثارة الغرائز الطائفيّة، وتحويل الصراع السياسيّ لصراع طائفيّ، وفئويّ، وكيل اتهامات العمالة بالمجّان، وقد نصّ المشروع الفتنويّ أيضًا على الإسراع في صنع القيادات الدّينيّة المؤثّرة؛ لتكون مؤهلة لقيادة السنّة، ويبدو أنّ عملية الإسراع هذه سوف تكون على حساب تكفير الشيعة، وإهانة علمائهم ورموزهم ومقدساتهم، ولذا أدعو لقراءة جديدة للتعاطي مع المشروع الفتنويّ الذي كنّا نتغاضى عنه مخافة إشعال الفتن الطائفيّة، لأنّ السكوت عنه جرّأ أصحابه بعدما تمكّنوا، وهيمنوا من إشعال النيران».

الستري : رص الصف لتفويت الفرصة على الطفيليات المندسة !

استنكر سماحة السيد حيدر الستري التطاول على سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم وقال متسائلا «في ظل الهجمة المسعورة المسيئة لرموزنا الأجلاء، وعلى رأسهم آية الله العلامة الكبير سماحة الشيخ عيسى قاسم حفظه الله، والتي تشكل امتدادا لهجمات أعداء الأمة على رموزها ومقدساتها، وفي ظل التعدي الآثم على أبرز شخصياتنا الدينية والوطنية، ما عسانا أن نفعل؟...أمام رعناء يتبجحون لأنهم نجحوا وجعلوا الناس يرونهم رعناء، وأمام سفهاء يطيرون فرحا لأنهم نجحوا فجعلوا القاصي والداني ينظر إليهم ويتعامل معه كسفهاء وعابثين وطفوليين. ما عسى أن تفعل إزاء شخص يشعر بالاعتداد لأن المجتمع يجتنبه كما يجتنب الأوبئة، ويقي نفسه منه كما يقي نفسه من الأورام الخبيثة...».

وأضاف الستري قائلاً «لا خيار أمامك – تجاه حالة كهذه – سوى مضاعفة العمل على رص الصف، وترسيخ الوحدة الإسلامية والوطنية أكثر فأكثر، وتفويت الفرصة على مثل هذه

الطفيليات المندسة التي تكيد بالأمة، بهدف إحداث الشرخ في صفها، وتقديم خدماتهم الجانية لأجندة أعداء الأمة في سياق حربهم على المنطقة وبأساليب عديدة، وعلى رأس هذه الأساليب إشغال أبناء الأمة الإسلامية ببعضهم البعض، حتى لا يتفرغوا لمواجهة العدو المشترك، و يتوجهوا لصب الجهود من أجل تحرير الإرادة، وخلق النهوض».

وأضاف الستري «من جهة أخرى، لا أحسبني أكشف مستورا عندما أقول بأن الذين يتبنون هذه النوعيات المفلسة، ويقربون أصحاب هذه السفاهات المعتوهة، إنما يفعلون ذلك لحرف الأنظار عن مطالب الشعب العادلة، وتهربا من الاستجابة لحقوقه المشروعة، وهم أنفسهم الذين يضيقون بالديمقراطية... «.

و أكد الستري أن محاولات خلط الأوراق، واعتبار أعداء الوحدة الوطنية، جزء من المشروع الوطني،أو حالة من طبيعة النهج الديمقراطي، هو تعطيل لمشروع أمتنا عن تحقيق أهدافه، وإن موقف الجهات الرسمية المتفرج على ممارسات المتطرفين هو بمثابة التواطؤ المرفوض الذي لا يخدم مشروع الوحدة والإصلاح، بل يتيح الفرصة لمشاريع الفرقة والشرذمة، وتهديد الاستقرار والسلم الأهلي...وهو ما يفرض على المسئولين الحذر من الوقوع أو الانزلاق إليه، لئلا يساعدوا في زعزعة الأوضاع، ويدفعوا البلد إلى الأنفاق المظلمة والطرق المسدودة، بسبب سكوتهم على مثيري النعرات الطائفية، أوالتهاون في العمل على إخماد الفتنة في مهدها.

الحل في حكومة متجددة محاسبة ذات برنامج وأهداف محددة واضحة ... سماحة الشيخ علي سلمان:

الحكومة الغير منتخبة تفتقد إلى حس الإدراك لمتطلبات المجتمع

أكد سماحة الشيخ علي سلمان أن الحكومة الغير منتخبة تفتقد إلى حس الإدراك لمتطلبات المجتمع أما الحكومة المنتخبة، فإنها وقبل أن تنتخب لا بد أن تفكر في برنامج يقنع الناس حتى ينتخبوها، فهي ستفكر كيف تستطيع أن تدير الأزمات، وكيف سترفع المستوى المعيشي للنّاس، لأنّ الناس تريد أنْ ترفع مستواها المعيشيّ، وكيف ستحلّ مشاكلها، لأنّ النّاس تريد أنْ تُحلّ مشاكلُها، وكيف تُسكنها، لأنّ النّاس تبغي السكن والمأوى، فهذا الموضوع يدخل في تفكيرها قبل أنْ تكون حكومة، وهي في مرحلة الانتخابات لا بدّ أنّها تفكّر في هذا الأمر، ومن ثمَّ ستحاسب فيما لو انتخبت في طول عملها وما ستنجزه، لأنّ وراءها بعد ٤ سنوات انتخابات ثانية أيضًا، فإذا لم تنجز بالقدر الكافي فالناس لن تنتخبها مرّة أخرى.

وقال سماحته أن «الحكومات المنتخبة ... دائمًا الناس تحاول في تغييرها، وهناك استثناءات، فحكومات اليابان استمرت أكثر من أربعين سنة، وحكومات في بلدان معيّنة استطاعت أنْ تقود البلاد مدّة طويلة، إلا أنّ النماذج التي نراها كالفرنسيّة، والبريطانيّة، والأمريكية دائمًا في حالة تغيير، ففي كل أربع سنوات تحدث انتخابات، فأنت مضطر هل ستقول للناس في الانتخابات الآتية ماذا قد أنجزت حتى تقنعهم بانتخابك؟ ، فالحكومة المنتخبة تجعلك على خطّ التّنمية الحقيقيّ، خط الإنتاج الحقيقيّ، تجعلك تفتح في الرقابة، والقرار الحقيقيّ للشعب، وهي أفضل حكومة لحدّ الآن!».

وأضاف سماحته «لا توجد حكومة أفضل من هذا النوع من الحكومات، فالحكومات الأخرى قد يتسرّب إليها الفساد، فهذه فلسفة حكومة، لأنّ الحكومة غير المتغيّرة لأكثر من ٤٠ سنة في منصب رئاسة الوزراء بالتحديد، وفي بعض المناصب الوزاريّة وإنْ تغيّرت بعض المناصب الوزاريّة في الفترة الأخيرة إلا أنّك لا تستطيع أنْ تغيّر روح الحكومة، ونَفَس الحكومة، وتفكير الحكومة، والحكومة غير المتغيّرة هي حكومات بطبيعة الحال يتولد فيها الكسل، والتبلّد، والغباء، والأمور المعاكسة للإنتاج والحركة والتقدم، وعدم مواجهة تحديات الواقع؛ لأنّها حكومة غير مُحَاسَبَة طوال سنوات».

وطالب سماحته بفتح رصيد أكبر للرقابة قائلاً «من ٢٠٠٢م إلى الآن وجدت مساحة محدودة للمحاسبة، وهي لا تكفي لتصحيح عمل الحكومة، بمعنى إذا أردنا لبلدنا أنْ يتقدّم على قاعدة وجود الحكومة المحاسبة، فلا بدّ لك بأنْ تفتح مساحة أكبر في صلاحيّات الرّقابة في المجلس النيابيّ، ولا بدّ أنْ تفتح رقابة أكبر صحفيّة، وشعبيّة على الأداء الحكومي، لتنظّمها وتقنّنها ولكن لا بدّ أنْ تفتح مساحة الرّقابة الأكثر...إنّ الحكومة إلى الآن بلا برنامج، وعندما تقول في المجلس: يا جماعة لا تصوتوا على هذا القرار، فهذا الذي أتت به الحكومة ليس برنامجًا، فهذا كلام عام، فارفضوه!!... فيجيبون: لا هذا جميل، سنوافق عليه!! ، فالحكومة بالمختصر: غير محاسبة، ولم توجد الأدوات الحقيقيّة والكافية لمحاسبتها، وأنّ الأدوات محدودة، وهناك حساب داخلي بينا في المجلس فقط...إنّنا في المجلس نعيقه بمجموعنا، ولا نريد أن نتصادم».

وأكد سماحته أن مجلس النواب لا يقوم بالدور الحقيقي في الحد الأدنى لمراقبة الحكومة حسب الصلاحيات الموجودة، وأضاف «فحكومة بلا برنامج وحكومة بلا محاسبة سينتج كلّ ذلك حكومة غير كفوءة، والحكومة غير الكفوءة لا يوجد فيها اسمنت، ولا رمل، بل يوجد فيها عشرون سنة انتظار إسكان، ولا يوجد فيها شوارع، ولا مجارٍ، وتزخر بانقطاعات في الكهرباء، وأنّ التعليم لا يتناسب مع سوق العمل، وإنْ شأت أنْ تعدّ فعدّ الطريق إلى الحلّ، وهذه أفكار لا أدّعي فيها. فأمام هذا الوطن حكومة تستطيع تحقيق تنمية مستديمة بأفضل ما يمكن وفقًا للإمكانيّات، أنا لا أطالب الحكومة – بصراحة – بشئ تعجيزيّ، بل أنا أطالبها وفقًا لإمكانيّاتنا الماليّة، والبشريّة ومن المفترض أنْ نوصل إلى هذا الحدّ!».

أما بشأن الحل فقال سماحته «والحلّ بحكومة متجدّدة محاسَبة ذات برنامج، وأهداف محدّدة واضحة قابلة يقيسها المجلس النيابيّ، يقيسها الملك، تقيسها النّاس، حكومة كفوءة، وإذا لم تثبت كفاءتها تُزاح، ولا تحتاج حينئذ لأحد يتظاهر عليها. فإذا أردنا رؤية جديّة لإصلاح هذا البلد، فهذه رؤية لحكومة كفوءة محاسَبة ذات رؤية وعندما لا تنجح فعلى الملك أن يعزلها ليكلّف حكومة أخرى من أجل تحقيق الأهداف».

وأضاف «المفروض أنّ أوّل مَن يراقب الحكومة هو الملك، لأنّه هو المسؤول عن تعيينها، وبعدئذٍ يراقبها المجلس.إنّ بقاء الحكومة، وتطعيمها بوزراء جدد، وإنشاء كيانات ثانية.وبتعبير مختصر: إنشاء عدد من الحكومات من أجل التغلّب على مشكلة الحكومة القديمة يبدو أنّه غير ناجح، ويمكن أنْ يكون جزءًا من المشكلة، ولقد بدأنا نشعر شيئًا فشيئًا بأنّها أصبحت مشكلة ذات عدد من الرؤوس!! إنّ هذا الموضوع معقد، ومثل هذا غير مبحوث بصراحة، ولكنّني أحببتُ أنْ أضع بعض الإثارة حوله».

وتساءل سماحته «ماذا لو لم يكن هناك نفط تحت تراب أرض هذا الوطن؟ وهذا من الله سبحانه وتعالى، وليس من الحكّام، ولا من الشعوب، ولكن أين استغلال تلك الثروة في أحداث التنمية، وتقدم مستوى الخدمات؟ نحن نستفيد من النّفط في ميزانيتنا بأكثر من ٨٠٪، ومنذ ١٩٣٢م عند اكتشاف النفط نحن على هذا الحال!! ما هي البدائل التي وفّرتها الدولة للميزانيّة؟».

و أكد سماحته أن هناك فشل في خلق البدائل عن النفط «إنّ٢٠٪ من الميزانيّة فقط توفر عن طريق الضرائب، والسياحة، وغيرها من غير مداخيل النّفط يسمى فشل في خلق البدائل إلى الاقتصاد في ميزانيّة الدولة، يعني إذا النفط توقف فإنّ موظفي الدولة لا توجد لهم رواتب، ولا في خدمات في الصحّة، ولا في الطرق، ولا في الإسكان. وأضاف في ذلك: إنّ النفط قد اكتشف في سنة ١٩٣٢م ونحن في سنة ٢٠٠٨م والكهرباء تنقطع، والماء ينقطع، والتعليم يعاني من ضيق في المدارس، وتوجد كبائن من خشب في عدد من المدارس تعاني من شكاوى في شدّة الحرّ بالرغم ما يوضع فيها من مكيّفات والفصل الواحد يصل فيه المعدل ٣٣ طالبًا، أو طالبة، وشكاوي المعلمين والمدارس كبيرة جدًّا»..

وأشار سماحته إلى تراجع الخدمات الطبية «في الأمس نُشر خبر بأنّ هناك مرضى ينتظرون أسرّة، ولا توجد لهم أسرّة في مستشفى السلمانيّة، وهذا مسلسل يوميّ، ومرّت عليه سنوات!! فالخدمات الطبيّة شيّدت مستشفىً رئيسيًّا في الستينات والآن قاربنا على الخمسين سنة من بناءه ، والبلد يعتمد على مستشفى واحد منذ الستينيات... الآن مناطق عديدة في البحرين شمالها، وجنوبها، وشرقها، وغربها، برفاعها، وسترتها لا يوجد فيها مجارٍ لا زالت النّاس تعاني من مشكلة مخلفاتهم حيث تطفح في بيوتهم هذه المجاري»

وتطرق سماحته إلى الخدمات المتواضعة في البحرين « يوجد في عدد من مناطق البحرين شوارع ترابيّة وهناك ٤٥ ألف طلب إسكاني، وهناك انتظار للحصول على وحدة إسكانيّة من ٩٢م، و٩٣م إلى الآن (١٦سنة، و١٧ سنة) انتظار خدمة إسكانيّة في دولة نفطيّة متسائلاً: ماذا تسمي القصور في الشقّ الخدماتيّ؟ إلا نسميه فشلاً؟ نعم هو فشل في تقديم الخدمات الضروريّة للمواطن من: إسكانه، وصحته، وتعليمه، وطرقه، والمجاري، والشوارع».

■ **الحكومة غير المتغيّرة لأكثر من ٤٠ سنة في منصب رئاسة الوزراء بالتحديد، وفي بعض المناصب الوزاريّة وإنْ تغيّرت بعض المناصب الوزاريّة في الفترة الأخيرة إلا أنّك لا تستطيع أنْ تغيّرروح الحكومة، ونَفَس الحكومة، وتفكير الحكومة... والحكومة غير المتغيّرة هي حكومات بطبيعة الحال يتولد فيها الكسل، والتبلّد، والغباء، والأمور المعاكسة للإنتاج والحركة والتقدم، وعدم مواجهة تحديات الواقع؛ لأنّها حكومة غير مُحَاسَبَة طوال سنوات**

سامية حسن

تنمية الإنسان البحريني

لا أعرف إن كان ثمة أحد ما هنا يعي أنه حين يبني البنيان فقد يبنى شيء آني، شيء يمكن لأي حادثة طبيعية أن تهدمه. و لا أعرف مرةً أخرى، إن كان ثمة أحد ما هنا يعي أنه حين يبني الإنسان فإنه يبني الحاضر والمستقبل معاً...! فإذا كنا نعرف أن أي تنمية اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية او سياسية كانت لا يمكن أن تستقيم إلاّ إذا كانت هناك تنمية حقيقية للإنسان الذي يعتبر الآن «ثورة » و «مورداً » هاماً من موارد التنمية، وهذا مما جعل الكثير من الباحثين والخبراء الاقتصاديين والاجتماعيين يطلقون اسم «الثروة البشرية» على الموارد البشرية، لما لهذه الموارد من أثر إيجابي كبير وفعال في حال تنشئتها وتهيئتها وإعدادها وتنميتها بالشكل المناسب، واستثمارها ضمن الظروف الملائمة والمناسبة للسير في التنمية وقيادتها نحو الأمام . فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لا تتحقق بوجود الموارد المالية والطبيعية فقط بل يجب وجود الموارد البشرية المدربة والمهيأة والفاعلة ذات الإمكانات والمعارف والخبرات اللازمة لاستغلال واستثمار هذه العناصر .فقد قيل لتشرشل أن بريطانيا قد سقطت في الحرب العالمية الثانية فسأل كيف التعليم والقضاء ؟ فأجابوا بخير فقال : طالما التعليم والقضاء بخير لن تسقط بريطانيا. إذن ، فالتعليم يبني الإمكانات والمؤهلات والمواهب والقضاء يعمم العدل والانضباط وسيادة القانون، وبالتالي يعزز الانتماء. ومن هنا يدور التساؤل إذا كانت الموارد البشرية المتعلمة و الكفوءة والمدربة هي الأساس لأي تنمية ، فما هو تقييمنا لاستثمار تلك الموارد البشرية البحرينية، وهل هناك تنمية حقيقية لها ، أم أن هناك هدر لها..؟! ومن الممكن القول أن هناك خلل في المؤسسات التعليمية بمراحلها المختلفة، فالتعليم من المدرسة إلى التعليم الجامعي لم يكن يواكب التطورات المعرفية والتكنولوجية والتقنية، والتي بدورها لا تتناسب مع التطور النوعي الحاصل لسوق العمل المحلي ولنا مثال في طابور الخريجين العاطلين، و بتلكو ليست بآخر مثال في توطين العامل الأجنبي قبال طرد العامل البحريني. وأن التدريب والتأهيل الحاصل الآن أيضاً هو من قبل عدة جهات حكومية (وزارة العمل و صندوق العمل ومجل التنمية الاقتصادي) ومن خلال عدة مشروعات، و برؤية اقتصادية غير موحدة. فكل ماهو مطلوب منا الآن هو العمل برؤية تنموية و بمشاركة جميع الأطراف الحكومية والأهلية، و تكون شاملة تبدأ من التعليم والتدريب للإنسان البحريني، قبل أن يسبقنا الوقت وتسرق الملفات السياسية الراكدة والطائفية و الأبراج المتناطحة إنساننا، هذا إن بقى ثمة إنسان يستحق التنمية.

@ wefaqnews@hotmail.com

السيد مجيد المشعل

الشعب والشيخ

ما أجمل ذلك المنظر للحشود الجماهيرية – التي خرجت في مسيرة الدفاع عن سماحة الشيخ عيسى قاسم « حفظه الله وأيّده « – وهي تعبّر عن عمق التلاحم بين الشعب ورموزه العلمائية، بين الشعب والقائد. لقد أعطت تلك الحشود صورة رائعة منقوشة بألوان المعاني الجميلة؛ الغيرة، الصدق، الوفاء، الفتوّة، الإيمان، التضحية، التلاحم، الحبّ، الوعي، الوحدة الإسلامية، الوحدة الوطنية... . وأكمل المنظر جمالاً خطاب الشكر والتقدير للجماهير الذي قدّمه سماحة الشيخ ضمن خطبة الجمعة، فقد كان مليئاً بالحبّ والاحترام والتقدير لهذا الشعب الكريم. وليس هذا التلاحم والتناغم بين الشعب والشيخ بغريب، فإنّهما عاشا لبعضهما، فما عُرف عن سماحة الشيخ من بداية حياته إلاّ أنّه ذلك العالِم المدافع والمحامي عن الشعب، والحامل لهمومه وحقوقه، والصادق معه والمعبّر عن إرادته، والمحافظ على مصالحة الدينية والدنيوية – هو مع إخوانه العلماء المخلصين –. ولئن أعاقت الظروف القاهرة – في الكثير من الحالات – من تحقيق مصالح الشعب المادية لأنّ مفاتيحها بأيدي الحكومة، فإنّ العلماء – وعلى رأسهم سماحة الشيخ – تمكّنوا من الدفاع والحفاظ على الهويّة الدينية لهذا الشعب، الحفاظ على كرامة وعزّة هذا الشعب، الحفاظ على حيويّة ونشاط هذا الشعب. وهذه هي المسؤولية الأساسية للعلماء. ولقد نجح سماحة الشيخ في هذا الجانب بامتياز، ولعلّ هذا هو السبب في استهدافه وتوجيه السهام إليه، في محاولة لخدش رمزيته وتقليل تأثيره. وأمّا الشعب فهو بدوره ذلك الشعب الوفي لعلمائه، الصادق في انتمائه للإسلام، الغيور على مقدّساته، الواعي لما يدور حوله، الحريص على وحدته الإسلامية والوطنية... نعم، إنّها علاقة واعية وطيدة قائمة على أسس دينية ووطنية متينة، لها امتداداتها في فكر الشعب ووجدانه، في عقله وروحه. وهذه العلاقة تمثّل طرفاً مهمّاً في المعادلة الوطنية في هذا البلد، وهي تصبّ في خدمة وحدته وازدهاره وقوته، وما كانت في يوم من الأيام ولن تكون غير ذلك. يقول سماحة الشيخ: « إنّ العلماء اختاروا وإيّاكم أيّتها الجماهير (ليس للعلماء خيار منفصل عن خياركم) أن تكون مطالبتنا سلمية وجادّة في الوقت نفسه، ملتفتين إلى الحفاظ على الأخوّة الإسلامية وهي هدف من الأهداف الإسلامية الكبرى التي لا يمكن التفريط فيها «. وأضاف: « المطالبة تستهدف صلاح هذا الوطن ومواطنيه.. إنّما يريده العلماء وأنتم هو أن يعمّ هذا الوطن العدل «. فهل يقرأ المسئولون الرسالة بصورة صحيحة، ويضعونها في إطارها الصحيح، ويتعاملون معها بروح وطنية، وبشفّافية وجديّة ومسئولية؟. هذا ما نأمله ونتمناه، حبّاً لهذا الوطن وأهله.

@ wefaqnews@hotmail.com

شعلة شكيب

الوحدة الوطنية

بفضل الدين الإسلامي تحولنا من طوائف وقبائل متناحرة إلى أمة ذو حضارة وفضل على غيرها من الأمم الأخرى، هذا الدين الذي جعلنا سواسيا كأسنان المشط ولا فضل لأحد على الآخر إلا بالتقوى والعمل الصالح. فبعد أن أرتقى بنا الدين إلى حضارة استقت منها الأمم أجمع وبلغتنا الإنسانية في أبعادها المختلفة هل يجوز لنا أن نرتد إلى الخلف الى عصر الجاهلية الأولى والتعصب القبلي والطائفي ونصد عن قيم هذا الدين الحنيف لنرجع إلى ؟ ما يحدث في الساحة البحرينية من تناحر طائفي وتأجيج له إرهاصاته الخطيرة على المجتمع برمته، خصوصا إذا كان منبع هذا التناحر ومصدره ومروجه نائب تحت قبة البرلمان انتخب ليمثل أنباء البحرين بأسرها شيعة وسنة وليس أبناء دائرته فقط،، فهذه النيابة التمثيلية تحمله مسؤولية جمة قبل أن تمنحه سلطة وحصانة الفعل والقول. فالمتأمل في سيرة هذا النائب وأقواله يتجلى له بوضوح ضحالة الفكر والرؤى وعمى القلب والبصيرة لديه، ليبدو وكأنه يحمل حقدا دفينا لأبناء هذا الوطن من المذهب المغاير لمذهبه؟ وهو بذلك يوجه سهاما الواحدة تلو الأخرى لتمزيق اللحمة والوحدة الوطنية. عجبي فالعمل تحت قبة البرلمان طوال ٦ سنوات مضت والتعرف على آليات وأدوات الديمقراطية كأنه لم تلقى استجابة لدى هذا النائب ، فهو لا يؤمن بالأسس الديمقراطية القائمة على مبدأ احترام الاختلاف وقبول الآخر والانطلاق من منطلقات تجمع الجميع بدلا من التركيز على الاختلافات التي تفرقنا وتزرع بيننا الفتنة والشقاق. فإن كان النائب لم يعي بعد هذه الدروس فمن المتوقع ألا يعيها طوال عمره وبالتالي هو وبال ووصمة عار سوداء في تاريخ الديمقراطية البحرينية. أن تزرع الشك والفتنة وتنال من كرامات المؤمنين ليس بالعسير لدى أمثالك فهذا ديدنكم ، كما أن من أيسر الطرق لإسقاط الأشخاص هو كيل تهمة الولاء للخارج لهم والطعن في مصداقيتهم وولائهم للوطن، إنما العسير حقا هو في زمننا هذا هو إنصاف الآخرين وانتقاد النفس قبل صب كيل الانتقادات للآخرين. نعم من العسير في هذا الزمن للبعض أن يتقيد بميزان الأخلاق والقيم والعدالة والتقوى ومن والخروج من شرنقة المصلحة الذاتية (الأنا) إلى مصلحة الآخرين، وتحديدا المصلحة الوطنية العليا، كيف وسيل الخيرات سينقطع، والسلطة سوف تنتزع ليرجع البعض خاوي اليدين، فهو تابع مسير يؤمر فيطيع ، جردته أطماعه الشخصية من أدنى قيم الإنسانية فبات لا يحترم نفسه ولا يحترم الآخرين. إن الساحة البحرينية بحاجة إلى تقوية أواصر التعاون والتكافل، والعمل تحت مظلة الوحدة الوطنية والتي في ظلها ينعم الجميع بالإنصاف والتقدير وقبول الآخر دون المزايدات والتهم الهشة الواهية .

@ wefaqnews@hotmail.com

مساحة أمل

عبدالله مسلم

نرجع إلى موضوع سابق، بعد انقطاع : خوف الحكومة. هذا الخوف عبرت عنه الحكومة في السبعينات بحل المجلس الوطني المنتخب وتعطيل الدستور والعملية السياسية، ولجم المجتمع برمته. تتذر الحكومة حينها بعباءة الحاجة لقرارات اقتصادية وتنموية تتطلبها الدولة الناشئة، ويعطل هذه القرارات – بزعمها- البرلمان الوطني المنتخب. إذاً كانت هي الأحرص، وقتها، على مصالح وثروات البلاد والعباد، ممن انتخبهم الناس ممثلين لهم في برلمان السبعينات المؤود. لا ننسى أيضا، أن من سمات حكومتنا الرشيدة أنها لا تزعم لنفسها، القيادة الشاملة لجميع مناحي الحياة. فشعارها الدائم: الاقتصاد، وقبله الأمن، اولا وثانيا وثالثا. نعم، ربما يحرضها البعض لتحمل فوق طاقتها وتضم لهما ما عداهما. بتركيزها على جنبتي الأمن وما أسمته بالتنمية الإقتصادية، سنرى كيف هي (إنجازاتها) على كلا الجبهتين. ثمة أسئلة بريئة ترتبط بتأثير الجنبة الأولى، أي الأمن، على المناحي الإجتماعية والدينية والإقتصادية للمجتمع خلال ما يقرب من ثلاثة عقود من الزمان. من قال ان علاقات الأقارب، قبل الأباعد، لم يصيرها قانون أمن الدولة المقبور على خير ما يرام؟ ومن هذا المغرض الذي يزعم بتكاثر خنادق الشك والإتهام بين الناس ولبعضهم البعض؟ ومن قال ان شاباً أو كهلا كان يستدعى ويهان لتبرعه بتعليم أبناء (فريقهم) الصلاة اليومية؟ ومن ياترى هذا المندس بين الصفوف الذي ادعى بأن شعبا باكمله كان مختطفا لهواجس الخوف والخشية من زوار الفجر؟ ومتى وأين فصل هذا وذاك شهارا نهارا من جهة عمله وقطع رزقه ورزق عياله لمجرد الشك في ولاءه أو حتى في دخائل نفسه؟ ماذا عن الجنبة الثانية: التنمية الإقتصادية؟ كثيرا ما تتكئ الحكومة على هكذا تبرير لقرار حل المجلس المنتخب السابق. وحل المجلس يعني أن تستفرد الحكومة بالقرار الإقتصادي والتصرف في إمكانيات الدولة ومواردها. هنا يرد خياران، أو افتراضان بالأحرى. الأول مهني في الغالب، ونتفهم أنه لن يكون صرفا. يتعلق هذا الخيار بوجود أهداف وخطط ومشاريع تنموية واقتصادية حقيقية، ستكون المصب الرشيد لموارد الدولة وامكانياتها. الموارد تتمثل أساسا في عوائد نفطية غزيرة نسبيا، يعززها رسوم وتحصيلات مالية يدفعها المواطن والمقيم عند بوابة كل وزارة وإدارة حكومية. ويضاف لها مساعدات خارجية جلها من دول شقيقة، فضلا عن رسوم ما تسميه حكومتنا الرشيدة بالتسهيلات المقدمة لسفن الدول (الصديقة). من المفترض أن تكون النتيجة لكل ذلك انجازات تتوافق أو تتلائم والموارد التي وقعت تحت يد الحكومة. من المفترض أيضا، أن هذه الإنجازات ستحوز على رضى غالبية المواطنين وتساهم في إيجاد علاقة إيجابية، فضلا عن أن تكون طبيعية، بينهم وبين حكومته. فلتقدم الحكومة جردتها بين المورد والإنجاز، عن الفترة بين استلامها القرار الإقتصادي ونهاية السبعينات. لن نبخس الحكومة أشيائها، فقد كانت هناك نسبة من الإنجاز الإقتصادي الملحوظ، خصوصا في البنية التحتية في مواقع متفرقة من الدولة، خلال العقد السبعيني الأول. أبان تلك المرحلة دخل جيلنا المراحل الدراسية المتعددة، واستفاد من خدمات صحية مقبولة نسبيا، وحصل العديد من الناس على قسائم سكنية وبيوت اسكان، كان البعض (يتدلل) في استلامها. ولكن...، نتركها بصحبة الإفتراض والخيار الثاني لفرصة أخرى قادمة بعونه تعالى.

@ wefaqnews@hotmail.com

لغة الحوار لا لغة العنف

ناجي جمعة

الحفاظ على السلم الأهلي هوهدف استراتيجي تسعى له كافة القوى الوطنية المعارضة ،وفي الوقت نفسه ترفض تصنيف المسيرات والاعتصامات في دائرة العنف الذي يعاقب عليه القانون ، ويأتي في هذا الإطار التساؤل الذي أطلقه الشيخ عيسى قاسم حول الأساليب السلمية التي تقبلها السلطة وهي تقمع معظم الاحتجاجات السلمية بحجة القيام بدورها في استتباب الأمن . إن استخدام القوة المفرطة في تفريق التجمعات ، ومواجهة المتظاهرين بالأسلحة المحرمة كمسيلات الدموع المنتهية الصلاحية والرصاص المطاطي الذي تنفي السلطة استخدامه برغم الشواهد الكثيرة على ذلك والاعتقالات العشوائية هو الذي يحرض مجموعات الشباب على مقابلة ذلك برمي الحجارة أو الملتوف دفاعا عن أنفسهم . ومهما يكن من أمر فالعنف لا يولد إلا العنف ولكل فعل ردة فعل وأساليب الكر والفر هذه لا تؤسس لمصالحة حقيقية. القيادات الدينية والسياسية تشجع على الدوام فتح قنوات الحوار لاحتواء هذه الأزمة المتفاقمة والمستشرية في جسد الأمة المنخور أصلا بفعل الملفات العالقة والتي تنتظر البت فيها وتشكل قنبلة موقوتة تهدد بانفجار الأوضاع والعودة إلى المربع الأول بعد أن قطعت المعارضة شوطا لا بأس به وحاولت بكل ما أوتيت من قوة امتصاص الغضب الشعبي وأسست لمشاركة طويلة الأمد في المؤسسة النيابية برغم الصلاحيات المنقوصة للنواب وقبلت ذلك في سبيل تحريك المياه الراكدة وفتح صفحة جديدة مع السلطة والتأكيد على نيتها الصافية في تجاوز فترة التسعينيات وكانت تنتظر بفارغ الصبر أن تلقى الترحيب من المؤسسة الرسمية وهذا ما لم يحدث فإصرار السلطة على التوزيع غير العادل للدوائر الانتخابية وبالتالي محاولة فرض الأقلية على الأكثرية لا يعطي مؤشرا على نزع فتيل أي مواجهة محتملة مستقبلية . لم تتلق الوفاق في الدور التشريعي المنصرم أي رسائل ايجابية توحي بالرغبة الحقيقية للسلطة في غلق ملف التقرير المثير الذي يهدد طائفة بأكملها ونجحت في التستر على هذا الملف بعد أن أصدرت قانونا يجرم ذكره بالاسم في الجرائد الرسمية وحاولت استقطاب تيار الموالاة ومحاباتهم وحولت الصراع داخل المجلس النيابي إلى صراع طائفي ونجحت مرة أخرى في توجيه صفعة للمعارضة بسقوط الاستجواب داخل البرلمان ومع ذلك بقت الوفاق على عهدها في تهدئة الشارع ولم تهدد بالانسحاب من المجلس النيابي أبعد كل ذلك يأتي بعض الشرذمة السفهاء ويصفوا جماهير الوفاق بالصفويين الذين لا ينتمون لهذا الوطن العزيز ؟! لو أرادت الوفاق تأجيج الشارع وتحريكه فلا يحتاج ذلك إلا بعض الكلمات من رئيسها ، وبعض التمتمات من رئيس المجلس العلمائي . ألا يدل ذلك على حكمة الوفاق في استنفاذ كافة الأوراق التي في أيديها . وحتى حركة حق لم نسمع من أمينها العام سوى لغة الحوار ، فأين العنف الذي يحتاج إلى القمع؟! شعب البحرين شعب مسالم لايحب العنف وهو متعايش مع السلطة منذ مئات السنين برغم انتقاص حقوقه فالواجب على السلطة الاستفادة من رزانة هذا الشعب ومكافأته بتحقيق جميع مطالبه العادلة بوقف التجنيس السياسي والتمييز الطائفي البغيض بين جميع فئاته وإعادة رسم الدوائر الانتخابية بما يحقق العدالة في مفرزات العملية الانتخابية في وصول الممثلين الحقيقيين للشعب الذين يحرصون على راحة المواطنين واستقرار بلدهم وتطورها السياسي ونموها الاقتصادي بعكس نواب المراكز العامة.

@ wefaqnews@hotmail.com

عباس المرشد

هل ستكون نهاية الفتنة ؟

مهما كان الاختلاف حول عدد الذين شاركوا في مسيرة « ضد الطائفية» يوم الخميس ١٩-٦-٢٠٠٨ و مهما كان الاختلاف حول نتائجها فهناك اتفاق حول عنصر واحد هو الوحدة الوطنية التي يمكن من خلالها مواجهة الشر القادم. المشاهد التي لم تكن تثير خلافا في الرأي أو حدة في المناقشة لم تكن سوى مشاهد التقارب بين القيادات الوطنية و سيرهم في خط واحد، رغم اختلاف توجهاتهم و مع الأسف الشديد فقد أصبحت هذه المشاهدة نادرة الحدوث بعد أن كانت تحدث بشكل يومي. لا يمكن القول أن تلك المسيرة لوحدها مهما بلغ حجمها وقوتها أنها قادرة على منع الأشرار من معاودة الهجوم على أمن الناس و محاربتهم في قضاياهم فقد علمنا التاريخ أن مثل تلك القوى الشريرة لا يمكنها أن تعيش خارج كهف الظلام و أجواء الفتن. و بالتالي فنحن في أقصى الحالات أمام هدنة قصيرة لن تطول و سيعاود الفتون نشر فتنه مثلما أن الأمير السري قد قرر الرد على الصاع بصاعين. في مرات عديدة تمت الإشارة إلى أن هذا التنظيم السري لا يعمل لوحده و لا يعمل خارج أجندة خارجية ترتبط بمخططات الشرق الأوسط الجديد الذي روجت له الإدارة الأمريكية ردحا من الزمن و أثبت فشله. يظهر هذا الربط عند مقارنة أدوات المشروع في أكثر من بلد مثل لبنان و الكويت و البحرين، ففي هذه الدولة نشطت الماكينة الإعلامية التابعة للإدارة الأمريكية لترويج أكاذيب و إشاعات هدفها النيل من الوحدة الوطنية و السلم الأهلي. كان واضحا و منذ البداية ان ماكينة إعلام التنظيم السري ترتب أوراقها على تسريبات استخباراتية أمريكية تؤكد قرب توجيه ضربة لإيران في مفاعلاتها النووية و الإدارة الأمريكية في كل مرة تخيب ظنون القوم لتعطي موعدا آخر. النتيجة أننا سنكون أمام موجة قادمة من الاستفزاز و موجة كبيرة من الفتن لأن هناك خبرا سرب عن توجيه ضربة عسكرية لإيران. لا يعني ذلك أن أولئك الأوغاد لا يهتمون بمسألة حقدهم على الناس و رغبتهم المستمرة في تعكير الأجواء و انتهاك الحرمات، بل إنهم حتى من دون إشعار أمريكي باتوا يتحركون بتلقائية في نشر الشر. فالتقاء الأشرار في الأهداف شيء مهم يجب أن نعرفه و أن نكون على حذر منها و معنى ذلك أن نكون على كفاءة عالية لمواجهة الشر القادم من لدن التنظيم السري. الدرس الذي تحيلنا إليه مسيرة « ضد الطائفية» أن الوحدة الوطنية لا تصان إلا بقطع دابر القوم الذين ظلموا، كما يجب علينا أن نحول وحدتنا إلى مصدر طعن علينا فالصورة التي لم نختلف عليها و كنا فرحين بها، لا تزال ناقصة و تحتاج إلى وجود شخصيات من المهم تواجدها..

@ wefaqnews@hotmail.com

بطاقة عشق

زهراءُ لا أكتبُ الأشعارَ مترعةً ... إلا بـذكـراكِ ألحـانـا و أوزانـا

زهـراءُ لا أطبعُ الألـوانَ سافـرةً ... إلا لعينيـكِ إجـلالا و إذعـانـا

شتّانَ بيـن طُروسـي منـك مقفـرةٌ ... و بين دهشـةِ حبـري فيـك شتانـا

فـي لـذّة الأنـسِ ميـلادٌ يصافحنـا ... يـا ليتَـه يتوشّـى مـن تحايـانـا

نهـدي إلـى مكـةَ النـوراء تهنئـة ... فيهـا نشـاركُ بالأفـراحِ عدنـانـا

نهـدي بطاقـةَ حـبٍّ فـي بطانتهـا ... ينسابُ وجدٌ إلـى المختـار فرحانـا

إلـى خديجـةَ أعـبـاقٌ مسـافـرةٌ ... و في التهاني عهـودٌ مـن سرايانـا

و في التحيات شيء مـن هواجسنـا ... يهمـي الخواطـر للزهـراء هتّانـا

من قصيدة (بطاقة عشق) للشاعرة زهراء المتغوي

باقة ورد أرسلت لجمعية الوفاق بمناسبة ذكرى مولد فاطمة الزهراء «ع» من الأخت أم محمد كريمي

هي فاطمة

كتبت - رملة عبد الحميد

في ذكرى مولد الصديقة الطاهرة سيدة نساء العلمين فاطمة الزهراء عليها السلام، اعجز أن أبوح ما في خاطري وما يجول في فكري الصغير، فالمقام هنا لا يسعه مقال ولا تكفيه سطور ولا صفحات، فهنا الحديث حديث خاص عن النور العظيم والكوثر الجليل، اغبط النساء اللواتي عاصرن سيدتنا فاطمة عليها السلام اذ شاهدنها عن قرب، نهلن من علمها، أنسن بقربها، طالهن النور الذي فقدناه نحن، لم يصلنا من التاريخ الشيء الكثير عن فاطمة ما يروي ظمأنا فلا نعرف جيدا تفاصيل حياتها، يومياتها،قصصها مع أطفالها، مع النسوة ومع وطالبات الإيمان والمعرفة، ترى هل هذا الغموض سر يضاف إلى سرك العظيم سيدتي؟؟

ذكر فاطمة عليها السلام يشدنا بقوة، بل يعطينا حالة من الانبهار بتلك الشخصية العملاقة، فهي هالة من القدسية والتفرد الإنساني، هي طاهرة المعنى والذكر، نادرة الوجود، هي فصل من كتاب الرسالة الالهية، لها من الخصوصية الشيء الكبير، فهي أفضل امرأة في العالم كانت وما تزال، يكفيها فخرا ان يقال عنها (إن الله ليغضب لغضب فاطمة ويرضى لرضاه). (فاطمة بضعة مني من آذاها فقد آذاني ومن أحبها فقد أحبني). (فاطمة قلبي وروحي التي بين جنبَيّ). (فاطمة سيدة نساء العالمين). هذه الشهادات وأمثالها تواترت في كتب الحديث والسيرة عن رسول الله (صلى الله عليه وآله)، الذي لا ينطق عن الهوى ولا يتأثر بنسب أو سبب ولا تأخذه في الله لومة لائم.

الروايات قليلة بحق فاطمة ، لكننا نراها جلية في شخصية من اقترنت به، لأنها كانت الأصل ومن اجلها كان علي فقد روي عن الإمام الصادق عليه السلام: «لولا أن أمير المؤمنين تزوجها لما كان لها كفؤ على وجه الأرض إلى يوم القيامة آدم فمن دونه» تواترت الروايات عن الأمام علي عليه السلام، فكيف كان علي الذي هو كفؤ لفاطمة ؟؟ اذ ان شخصيته عليه السلام انعكاسا لها فقد قال رسول الله(صلى الله عليه وآله) عن إمامنا علي: (إنَّ الله تعالى جعل لأخي علي فضائل لا تحصى) هي خصائص لم يشترك فيها أحد مع علي في التاريخ ، منها: ولادته في جوف الكعبة، احتضان النبيّ الأكرم(ص) له منذ صغره، سبقه الجميع في الإسلام. أول من دخل مكة يوم الفتح (يا علي، أدرك سعد.. وخذ الراية منه، فكن أنت الذي تدخل بها مكة)، ولم تقف شخصية علي عن تلك الفضائل بل هو الحق اذ قال (ص):«عليّ مع الحقّ والحقّ مع عليّ، لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض». والعلم من سمات علي فلقد أشار عبد الله بن العباس بقوله: (والله لقد أعطى علي بن أبي طالب تسعة أعشار العلم، وأيم الله لقد شارككم في العشر العاشر)، فهذا هو علي كفوء فاطمة فكيف تكون فاطمة؟؟

تهنئ دائرة شؤون المرأة بجمعية الوفاق الوطني الإسلامية جميع نساء العالم العربي والإسلامي

بحلول ذكرى مولد الصديقة الطاهرة فاطمة الزهراء «ع» ويوم المرأة المسلمة

سياسةٌ دولية «التجنيس» أساسٌ لعمليات الخطف والاغتيال!

كتبت - فاطمة صادق

أساساً .. الحوادثُ مترابطة و القضايا هي ليست سوى ظواهر تتابعت إثر سياسة دولية مُعتمَدة.. لم تأخذ بعين الاعتبار المساوئ المستقبلية ! كما أسلفنا سابقاً أن هناك مُقتضياتٌ سياسية حُتِّمت لمصالح من فئات الحكومة ..أدت بأجهزتها إلى سياسة «التجنيس» ..!فمازال أهالي البحرين .. وإلى يومنا هذا قائمين على عتبة اللااطمئنانية ، خوفاً من مصطلحات ومفاهيم سادت هذه الأيام لتبث البحرين بذلك الوعي الإعلامي الحقوقي والقانوني والمطالبة به بكل إصرار تتابعا مع الأجهزة الأمنية الدولية .. فعمليات الاختطاف وعمليات الاغتيال أصبحت واقعاً واضحاً أمام الشعب وأمام المؤسسات الحكومية كافة ..

هذا.. بعد عمليات اختطاف الأطفال ، وتعرضهم لمساوئ نفسية ومحاولات اعتداء ، التي اجتذبت التحقيقات الصحفية للمنبر العام ، وعمليات الاغتيال والقتل التي تعرض لها بعض من المواطنين البحرينيين من قبل فئات مجهولة وعمّال آسيويين .. وقد أسهب البث الإعلامي في التحقيق في هذا المجال .. على الرغم من تعدّد الأحكام لهذه الجرائم الذي أثار تساؤل الشعب بالقرارات المتّخذة ..!

العديد من القضايا تُطالب المؤسسات الأمنية خصوصاً المعنية بحماية الطفل بأن تدير أجهزتها لاتخاذ القرارات العادلة تجاه هذه المقتضيات .. ولكن .. يبقى الأساس من كلِّ ذلك : سياسة دولية أقرّت بعمليات «التجنيس» كقانون جديد على أساس البلد .. وهو السبب الرئيسي لعمليات الاعتداء والاختطاف التي قامت من قبل أيادٍ ليس لها أحقية في البحرين استنتاجياً بلا شك !!

وتحتماً على هذه السياسة .. فالمعنى أن هذه الظاهرة في تبرعم مستمر ناهيك عن تفاقم ظواهر أخرى! .. والسؤال هنا .. «ما الذي نطالبه من الحكومة في هذه القضية ؟ ونحن على علم بأن أكبر المسببات لعمليات الاختطاف والاغتيال هي سياسة التجنيس التي لن تتوقف على الرغم من مطالب الشعب بذلك .. ومعنى ذلك ان هذه العمليات لن تتوقف وإنما هي في ازديادٍ متسارع .. !».

من تكريم كوادر الوفاق بدائرة النائب الدكتور عبد علي محمد حسن

العمةُ... حصن أمنعُ

طـرفُ الـبلادِ تعزُّ فيهِ الأدمــعُ ... فـهو العـصّيُ وما سواهُ الطيّعُ
تبّتْ يدٌ صفعتْ خدودَكَ موطـني ... الــسابقــونَ ومــن يفكرُ يصفعُ
بُعداً لمن يرمي العمــامةَ بالأذى ... فــالعمــةُ النوراءُ حصنٌ أمنعُ
فلمن تطاولَ باللسانِ نقــولُ يا ... هــذا أتــدري إنــكَ المتقوقعُ ؟
هل تدري إن الكفَّ ليسَ بساترٍ ... فالشمسُ تلمعُ في السماءِ وتسطعُ
مــا أنتَ إلا دمــيــةٌ مهــزوزةٌ ... من ثدي ..... السخافةِ ترضعُ
إياكَ والــرمــزَ الـذي بظلالــهِ ... روضٌ وظــلُ عــداهُ قـفرٌ بلقعُ
وهو المــفـدّى بالنـفوسِ وإنــهُ ... فــوقَ القــلوبِ بعــرشهِ يتربّعُ
لا يُنزعُ الحبُّ الأصيلُ وروحُنا ... أولــى إذا فكــرتمُ أن تنـزعوا
فــلهُ بمهــجةِ شعــبنا جــبلٌ من ... الحبِ الأصيلِ ولم ولا يتزعزعُ
في زنــدِ «عيسى» رايــةٌ خــفاقةٌ ... ولــواءَ عــزّتِنا بكــفّهِ يــرفعُ
ولعينِ «عيسى» نظرةٌ كي نرتوي ... والنظــرةُ الأخــرى إليه فنشبعُ
ولسانُ صدقٍ بالحــقوقِ مُطالباً ... عــجزَ الرصاصُ بمنعهِ والمدفعُ
سيظّلُ عن شــعبي الأبيِّ مُدافعاً ... عــن كـلِ مـظـلومٍ بسجنٍ يقبعُ
وسيفضحُ السُرّاقَ دونَ تــورّعٍ ... وخطاهُ في كشفِ المخططِ تسرعُ
سيظلُّ «عيسى» سالكاً في نهــجه ... حتــى عـيونكِ يـا بلادي تهـجعُ

الشاعر حسين طوق

الوفاق ALWEFAQ
(إنْ أريدُ إلاّ الإصلاحَ ما استطعتُ وما توفيقي إلاّ بالله عليه توكلتُ وإليه أنيبُ)
العدد (74) الجمعة 27 يونيو 2008 24 صفحة www.alwefaq.org

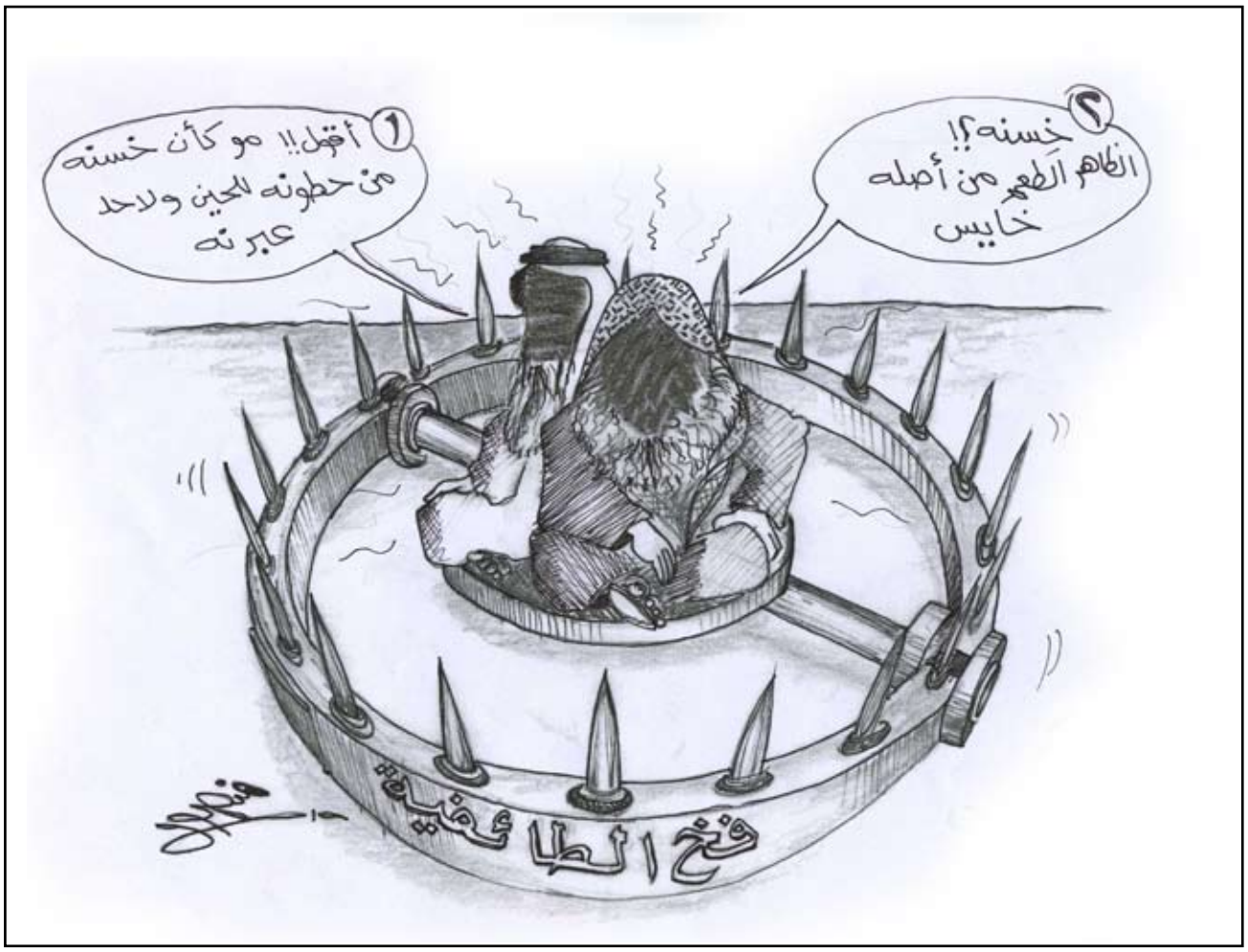

مؤتمر!

هذا دمي خبأْتُهُ تحتَ الحَجَرْ

حتى انفجرْ

فانبَجَسَت منهُ اثنتا عشرةَ عيناً واستعرْ

فأعلنَ الحكَّامُ بدءَ المؤتمرْ

فاختلفوا

واختلفوا

واختلفوا ..

واتفقوا ..

بأنْ يكونَ بِدؤهُم نهايةَ للمؤتمرْ

بقلم الشاعر حسين المادح

سداسيات الوفاق للمحافظات

الجولة الثانية /المحافظة الشمالية

يوم السبت ٥/٧/٢٠٠٨م / على صالة نادي باربار الثقافي و الرياضي

على الفرق الراغبة في المشاركة المبادرة بالتسجيل على الرقم (٣٩١٤٦٦٣٨)

ملاحظات : عدد الفرق المطلوبة ٨ فرق و الأولوية للأسبقية في التسجيل / الفرق المشاركة من المحافظة الشمالية فقط /يتكون الفريق من عشرة لاعبين

رسوم الاشتراك ٢٠دينار

تصدر عن جمعية الوفاق الوطني الإسلامية - مملكة البحرين رقم التسجيل: SWWE413
ادارة التحرير: wefaqnews@hotmail.com فاكس التحرير:١٧٢٣٢٥٦٣
هاتف الجمعية: ١٧٢٥٤٤٤٠ - فاكس: ١٧٢٤٤٠٩٩ هاتف مبنى الكتلة: ١٧٤٠٦٠٢٠ - فاكس: ١٧٤٠٦٠٢٤